S

PROVISIONAL

الأمم المتحدة

S/PV.2982
5 April 1991

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثمانين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٥ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الساعة ١٧/٣٠

الرئيس: السيد نوتردام	(بلجيكا)
الاعضاء:	
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد فورونتسوف
اكوادور	السيد أيالا لاسو
رومانيا	السيد مونتيانو
زائير	السيد كيبدي انغوفوكا
زمبابوي	السيد زيننغا
الصين	السيد لي داويو
فرنسا	السيد روشيرو دي لا سابلبير
كوبا	السيد ألاركون دي كيسادا
كوت ديفوار	السيد بيشيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
النمسا	السيد هوهنفلنر
الهند	السيد غاريخان
الولايات المتحدة الامريكية	السيد بيكرينغ
اليمن	السيد الاشطل

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٧/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة (S/22435)

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة (S/22442)

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وايرلندا وايطاليا وباكستان وتركيا والدانمرك والسويد والعراق ولكسمبرغ وهولندا يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في نقاش البند الوارد على جدول أعمال المجلس . وتمشيا مع الممارسة المتبعة ، اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في النقاش دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك طبقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ما لم يكن هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد الانباري (العراق) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد فيكيرا (اسبانيا) ، والسيد رانتزاو (ألمانيا) والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد هايز (ايرلندا) والسيد سيالوجا (ايطاليا) والسيد ماركر (باكستان) والسيد أكسين (تركيا) والسيد مورتسن (الدانمرك) والسيد الياسون (السويد) والسيد فيدر (لكسمبرغ) والسيد فان شايك (هولندا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الأمن الآن مناقشته للبند الوارد على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الامن بناء على الطلبين الواردين في الرسالة المؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩١ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة (S/22435) ، والرسالة المؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ والموجهة الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة (S/22442) .

معروض أمام أعضاء مجلس الامن الوثيقة S/22448 ، والتي تتضمن نص مشروع القرار الذي قدمته بلجيكا وفرنسا . وانضمت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية كمشاركين في تقديم مشروع القرار .

أود أيضا أن ألفت انتباه المجلس للوثائق التالية : S/22436 و S/22447 ، وهما رسالتان مؤرختان في ٣ و ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، وموجهتان الى الامين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الامم المتحدة ؛ و S/22440 ، وهي رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة ؛ و S/22443 ، وهي رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للكسمبرغ لدى الامم المتحدة .

المتكلم الاول على قائمتي هو ممثل تركيا . أدعوه الى شغل مقعده على طاولة المجلس وإلقاء بيانه .

السيد أكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا ، أود أن أعرب عن رضا وفدي لرؤيتكم ، سيدي ، وإنك الممثل الممتاز لبلد صديق ، تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر . وإننا على ثقة بأن خبرتك ومهارتك لهما ضمانة نجاح مداولات المجلس . أود أيضا أن أعرب عن إعجابنا بالطريقة التي تنم عن اقتدار والتي أدار بها السفير هوهنفلنر سفير النمسا أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس الحافل بالاحداث . أود أن أرحب بالسفير جان - جاك بيشيو ، الممثل الجديد الدائم لكوت ديفوار ، والذي يتسلم مكانه في مجلس الامن .

لقد طلبت تركيا عقد جلسة مجلس الامن هذه نظرا للتهديد الخطير للسلم والامن في المنطقة الذي تشكله الاحداث المأساوية الجارية في العراق . أود أن أشكرك ، سيدي الرئيس ، على عقد هذه الجلسة .

إن القوات المسلحة العراقية في محاولتها إخماد بؤر التمرد العديدة في ذلك البلد قد أخذت تهاجم المدن والمواقع الاخرى بالحوّامات والدبابات والمدفعية . هذا الاستخدام العشوائي للنيران المميتة قد تسبب في هروب سكان هذه الاماكن سعيا وراء سلامتهم . ونتيجة لهذه الاعمال فقد هُجرت مدن بأكملها . فالموقف في الجزء الشمالي من البلاد والمتاخم للحدود مع تركيا وإيران مخيف بصورة خاصة .

عندما كتبنا رسالتنا التي نطلب فيها عقد هذا الاجتماع قبل ثلاثة أيام ، كان عدد الأفراد الذين وصلوا الحدود العراقية - التركية يزيد على ٢٠٠ ألف ، وربما ٣٠٠ ألف ، عبر منهم ما يزيد على ١٠٠ ألف شخص الحدود التركية ، وتفيد التقارير بأنهم حاليا داخل تركيا ، كما بلغتنا تقارير تفيد بأن هناك حوالي ٦٠٠ ألف شخص يتوجهون إلى الحدود التركية .

وهذه المنطقة منطقة جبلية نائية والبرد فيها قارس في هذا الوقت من السنة . وهؤلاء الضعفاء الذين يتعرضون لهذه الظروف القاسية هم أكراد وعرب وتركمان . وهؤلاء المشردون الذين يشكل النساء والأطفال عددا كبيرا منهم ، مسلمون من السُنة والشيعة ، ومسيحيون أيضا ، وخطر الهلاك يحيق بهم جميعا . وقد تعرضت المجموعات على الحدود لنيران مكثفة من مدافع الهاون . وفي الواقع سقط العديد من قذائف الهاون على الجانب التركي من الحدود .

لقد استدعت حكومتي السفير العراقي لكي توجه إليه إنذارا جادا بخصوص استمرار هذه الهجمات ضد المدنيين العزل ، وتطلب وقفا فوريا للإستخدام المروع للأسلحة .

ليس هناك ما يمكن أن يبرر ما يحدث في شمال العراق على أنه من الشؤون الداخلية لهذا البلد . ونظرا لجسامة المأساة البشرية والآثار المترتبة عليها دوليا لا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح لنفسه بأن يقوم بدور المتفرج على هذه الأحداث المفجعة .

إن الخطر الذي يحيق بالأمن في المنطقة من جراء هذه الأحداث ليس بحاجة إلى شرح مسهب . فمن الممكن ، في ظل هذه الظروف الفوضوية السائدة في شمال العراق ، أن يضطر مليون شخص من هذا البلد إلى اللجوء إلى تركيا . وما من بلد يمكن أن يواجه أعباء هذا العدد الهائل من المشردين الهاربين خوفا على حياتهم . ولن تسمح تركيا بأن يجتاح مناطقها الحدودية مثل هذا الفيض من المشردين .

وإننا نتوقع من المجلس أن يتخذ إجراء عاجلا وفعالا لضمان الوقف الفوري للقمع الذي يتعرض له سكان هذه المنطقة . ويتعين على المجلس أن يوجه إشارة واضحة للعراق يطالبه فيها باحترام الحدود الدولية وحقوق الإنسان . فبهذه الطريقة وحدها يمكن

التخفيف من شدة التدفق البشري على الحدود العراقية . وفي الوقت ذاته ، علينا إلتزام باتخاذ أية تدابير نراها ضرورية للحيلولة دون أن تمتد الفوضى السائدة على الجانب العراقي من الحدود إلى بلادنا .

وهذا لا يعني أننا لا نبالي بالمأساة التي تحدث في جارنا العراق . إننا نشعر بتعاطف عميق إزاء محنة ضحايا هذه الكارثة التي صنعها الإنسان . ولعلنا نتذكر في تركيا ، في صيف عام ١٩٨٨ ، سمحت بدخول ما يزيد على ٦٠ ألف عراقي في ظل ظروف مماثلة . ومع ذلك ، فإن حجم هذه الكارثة يفوق أية مقارنة بما حدث في عام ١٩٨٨ إن جهودنا لتقديم المساعدة الإنسانية تتضاءل أمام حجم احتياجات أولئك المشردين وقد قمنا بتقديم حمولات من الأغذية وكذلك الخدمات الطبية إلى المحتاجين على حدودنا . وتُبذل الآن جهود لتوفير مأوى مؤقت لمن عبروا فعلا حدود تركيا .

إلا انه من الواضح أن هذه العملية تتطلب دعما كاملا وسخيا من جانب المجتمع الدولي . إن العبء الاقتصادي المترتب على رعاية ضحايا الحرب الأهلية أكبر من أن يتحمله أي بلد بمفرده . وينبغي أن يُطلب إلى الامين العام إرسال بعثة انسانية على وجه الاستعجال إلى هذه المنطقة لتقييم الحالة وتقديم تقرير عن حجم الاحتياجات من المساعدة الإنسانية ، واقتراح ترتيبات بشأن توزيع هذه المساعدة على النازحين .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أوضح تماما إننا عند طلب عقد اجتماع لمجلس الامن لم يكن في نيتنا التدخل في الشؤون الداخلية للعراق . إننا نقر الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق ، ونؤمن بضرورة مراعاتها بدقة . إننا لم نتخذ هذه الخطوات إلا بسبب الخطر الذي يهدد الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة ، والناجم عن أساليب القمع التي يستخدمها العراق . إننا نؤيد تاييدا راسخا استقلال العراق وسيادته وسلامته الاقليمية . ونرى ضرورة حماية هذا الاستقلال وهذه السيادة والوحدة الاقليمية دون اللجوء إلى أساليب تؤثر بشكل مباشر على أمن الدول المجاورة للعراق . ونحن نرحب بالانباء الواردة عن إعلان العفو العام من جانب العراق ، ونأمل أن يُدعم ذلك الاعلان بتدابير حازمة تحث على المصالحة وإعادة الثقة إلى النازحين لكي يعودوا آمنين إلى ديارهم في العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل باكستان . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ماركر (باكستان)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أتقدم إليكم بتهنئة وفدي الحارة على توليكم رئاسة مجلس الامن . إننا على ثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية وخبرتكم ودرايتكم بالمسائل المعروضة علينا ستقود أعمال المجلس إلى النجاح الباهر .

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للطريقة القديرة التي أدار بها سلفكم ، السفير بيتر هوهينفلنر ممثل النمسا ، مداولات المجلس خلال شهر آذار/مارس .

كما أود أن أرحب ترحيبا حارا ، من خلالكم ، بالسفير جان جاك بيشيو ، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الامم المتحدة . وإنني على ثقة بأنه بفضل حكمته وخبرته الدبلوماسية ، سيساعد المجلس في الاضطلاع بواجباته .

لقد شهدنا للتو حربا دامية ومأساوية ومؤسفة في منطقة الخليج الفارسي . وفي الوقت الذي ما زالت تعاني فيه المنطقة من آثار الحرب ، ويكافح فيه شعبا العراق والكويت المشردين والمنكوبين من أجل البقاء في ظل ظروف لا تتوفر فيها حتى أبسط مقومات الحياة ، نواجه بحالة لا يزال يعاني فيها قطاع كبير من سكان العراق من الموت والدمار .

يود وفدي أولا أن يؤكد ان باكستان تعترض من حيث المبدأ على كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ، وهذا ينطبق بصفة خاصة على هذه الحالة المتصلة ببلد مسلم شقيق يجب احترام سلامته الاقليمية احتراما تاما . ولكننا في الوقت ذاته لا نستطيع أن نخفي مشاعر الرعب إزاء انتهاك حقوق الانسان الذي يجري حاليا في العراق ، واستمرار الموت والدمار في هذا البلد الذي حل به الخراب .

لقد أعرب وفدي ، في اجتماع سابق لمجلس الامن خلال النزاع الاخير ، عن أسى وقلق شعب باكستان إزاء الخسائر التي وقعت بين المدنيين العراقيين الابرياء نتيجة

القصف . ونفس مشاعر القلق إزاء سلامة ورفاه الشعب العراقي هي التي تضطر وفدي للمثول مرة أخرى أمام المجلس والمناشدة من أجل ضبط النفس .

وعلى الرغم من أن تحرير الكويت قد تم ، لم يعرف السلم طريقه بعد إلى عدد كبير من الشعب العراقي الذي أصبح منذ بضعة أسابيع هدفا لقمع شديد . ان كثافة العمليات الانتقامية والعسكرية أجبرت عددا كبيرا من الضحايا ، ومعظمهم من النساء والأطفال ، على ترك ديارهم والهروب صوب حدود ايران وتركيا . ويقال ان زهاء ٢٢٠ ألف لاجئ عراقي يوجدون على الحدود التركية وحدها ، وهناك أعداد ضخمة مماثلة لجأت إلى ايران .

وبالنسبة لباكستان التي وفرت الملجأ لما يزيد على ٣ ملايين أفغاني خلال العقد الماضي ، فإن محنة العراقيين الفارين من بلادهم تثير مشاعرنا وأسانا بصفة خاصة . لقد عارضت باكستان دوما انتهاكات حقوق الإنسان في كل أرجاء العالم ، وستواصل رفع صوتها ضد العنف بجميع أشكاله . لذا تشعر بلادي بقلق عميق إزاء ما يجري حاليا من انتهاك لحقوق الإنسان ضد الاكراد وغيرهم من المواطنين العراقيين ، ونناشد وقف الأعمال العسكرية ، ونحث على إبداء الرأفة والتفاوض سلميا في تسوية المسائل .

وسيؤيد وفد بلادي مجلس الأمن في أي إجراء يتخذه لبلوغ هذه الغايات ومنع حدوث المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية الغالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الاسلامية . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالاعراب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهاني وفد بلادي على توليكم رئاسة مجلس الامن . وإنني لعلى ثقة من أن المجلس سيستفيد بالكامل من خبراتكم وتجاربكم وصفاتكم القيادية في أعماله الهامة خلال هذا الشهر . وإسمحوا لي أيضا أن أشكر سلفكم ، الممثل الدائم للنمسا ، الذي أدار أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم بما عرف عنه عن جدارة من نزاهة وروح مهنية عالية .

ان جمهورية ايران الاسلامية ، التي تشاطر العراق حدودا طويلة علاوة على الروابط التاريخية والدينية والثقافية ، تشهد بعميق القلق والحزن ما حدث من تطورات داخل العراق في الاشهر القليلة الماضية . وطيلة الازمة التي بدأت باحتلال العراق للكويت ، سعت جمهورية إيران الإسلامية بنشاط إلى التخفيف من معاناة الشعب العراقي على المستويين الدبلوماسي والإنساني . وقد كان عزمنا على عدم الدخول في الاعمال العسكرية على الرغم من جميع الصعوبات ؛ وإلتزامنا بالسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لبلدان المنطقة ، بما في ذلك الكويت والعراق ؛ ومعارضتنا للوجود الطويل الامد للقوات الاجنبية في المنطقة ؛ واصرارنا على التقليل إلى أدنى حد ممكن من المشاق على شعبي الكويت والعراق ؛ ومحاولاتنا منع سفك الدماء ووقفه مبكرا في الحرب بين العراق وقوات التحالف ؛ ومعارضتنا القوية لقصف المواقع المدنية داخل العراق ؛ وإصرارنا على ضرورة الحفاظ على حرمة المدن المقدسة داخل العراق ، كل ذلك كان من السمات الاساسية لسياستنا إزاء الاعمال القتالية الاخيرة .

وان هذه المبادئ ذاتها هي التي تحكم نهجنا إزاء التطورات المروعة الجارية اليوم داخل العراق . ومرة أخرى ، وعلى الرغم من جميع الضغوط ، وفي ظل الظروف الصعبة للغاية الناجمة عن الطريقة الوحشية التي لم يسبق لها مثيل والمستخدمة في

سحق الثورة داخل العراق ، إمتنعنا عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق . ولكن بوصفنا بلدا مجاورا يرتبط بصلات دينية وثقافية قوية للغاية مع الشعب العراقي ، فإن شعب وحكومة إيران لا يسعهما أن يبقيا مكتوفي الايدي حيال معاناة الشعب العراقي التي تفوق الوصف والتدابير العشوائية التي اتخذتها القوات العراقية المسلحة ضد المدنيين الابرياء ، تماما مثلما لم نبق صامتين عندما كانت المعاناة تتسبب فيها قوات التحالف .

وبدافع من رغبتنا القوية في منع المأساة المتصاعدة داخل العراق ، دعا رئيس جمهورية إيران الإسلامية ، في المراحل المبكرة للثورة ، الحكومة العراقية إلى التصالح مع شعبها والخضوع لإرادته ، واتباع نهج التوفيق بدلا من المواجهة والقمع . ويؤسفنا أن هذه الدعوة إلى التعقل لم تلق استجابة في أوساط القياة العراقية ، كما كان حال محاولاتنا في سياق آخر طيلة المواجهة العسكرية المحزنة .

إن بلادي تقوم ، منذ ظهر أمس ، بالواجب الإنساني في توفير الملاذ لاكثر من ٠٠٠ ١١٠ من العراقيين المدنيين الفارين من القوات المسلحة لحكومتهم . وآخرون كثيرون يحاولون عبور الحدود إلى داخل إيران . ووفقا لآخر المعلومات ، يتجاوز عدد اللاجئين الآن ٠٠٠ ١٨٠ شخص ، بما في ذلك حوالي ٠٠٠ ١٢٠ شخص في الشمال . وهذا يوضح ان حجم التدفق في الشمال يتزايد بمعدل لا يصدق ، في حين انه تضاءل في الجنوب ، ولكنه مستمر بمعدل أبطأ . وتشير التقديرات الاكثر تحفظا إلى أن عدد المدنيين العراقيين الذين سيلتمسون الملاذ في إيران خلال الايام القليلة الماضية يبلغ نصف مليون شخص .

وتواجه البلدان المجاورة الاخرى تدفقا مماثلا أيضا من المدنيين الهاربين من الجيش العراقي . وقد أضاف ذلك بعدا دوليا آخر للأزمة داخل العراق ، مهددا أمن البلدان المجاورة ومقدما إمكانية زيادة زعزعة استقرار العلاقات بين الدول في منطقتنا . وعلاوة على ذلك ، فإن حجم مشكلة اللاجئين من حيث العدد والمعدل وسرعة التدفق ، ومن ناحية خطورة الاصابات ومشاكل بعض اللاجئين ، جعل معالجة هذه المشكلة

الإنسانية بفعالية تتجاوز قدرة أي بلد في المنطقة . ولهذا ، فإن هناك حاجة إلى بذل جهد دولي متضافر لمعالجة أسباب الأزمة وأعراضها المباشرة .

وبالاضافة إلى المهمة الجسيمة لتوفير المأوى للضحايا الابرياء لهذه المأساة ، سمعنا تفاصيل شنيعة للروايات المريعة للقمع التي حكاها ضحاياه . وتشير هذه الروايات ، علاوة على الدلائل المتوفرة ، إلى استخدام القوات المسلحة العراقية أساليب عشوائية وأسلحة غير تقليدية ضد سكان المناطق المتضررة . وأن هؤلاء الضحايا ، الذين تؤيد الآن الصور التلفازية رواياتهم ، يتحدثون أيضا عن تدنيس لم يحدث من قبل للأماكن المقدسة داخل العراق .

ومن الواضح أن الوضع داخل العراق ، نظرا لخطورته وآثاره على البلدان المجاورة ، له عواقب تهدد السلم والأمن الاقليميين والدوليين . ونحن نعتقد ان من واجب مجلس الأمن أن يتخذ تدابير فورية لوضع حد مبكر لمعاناة الشعب العراقي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل العراق . وأعطيه الكلمة الآن .

السيد الانباري (العراق) : إن العراق يعاني منذ السادس من آب/اغسطس الماضي ، عام ١٩٩٠ ، وحتى اليوم من حصار اقتصادي برا وبحرا وجوا ، حُرِم خلاله الشعب العراقي حتى من الغذاء والدواء . وكما تعلمون ، ابتداء من يوم السادس عشر من كانون الثاني/يناير من هذا العام قامت أمريكا وحلفاؤها بشن غارات جوية مستمرة ليل نهار على جميع مدن وقرى العراق فحرقت الاخضر واليابس ودمرت المدنيين والعسكريين . إن الاوضاع التي نجمت عن هذا العدوان الذي لا مثيل له في التاريخ قد أوجزته بعثة الامين العام التي زارت العراق أخيرا فقالت إن الصراع الذي حدث قد أرجع العراق الى مرحلة ما قبل الثورة الصناعية ، وأنها عمليا دمرت الاقتصاد العراقي ودمرت البنية الاساسية ، ودمرت جميع المرافق الضرورية للحياة اليومية للمدنيين والعسكريين .

هذه هي ثمرة العدوان الذي ارتكب بحق العراق والذي نجم عنه ما نجم ، سواء من معاناة الشعب العراقي في كثير من مدنه وقراه من المجاعة وفقدان المياه الصحية ووسائل الطاقة والكهرباء ، مما دفع بالكثيرين من الشعب العراقي الى محاولة البحث عن الغذاء أو الدواء أو الملجأ بعد أن تهدمت بيوتهم واختفى الطعام من أمامهم فراحوا يبحثون في الشمال والجنوب عن مأوى لذلك . وها نحن نرى من ارتكب هذه الجرائم وهذا العدوان ضد الشعب العراقي يتقدم وهو يتباكى مثل التماسيح على حال الشعب العراقي وقسوة ظروفه .

إنني سبق أن قدمت ، بناء على توجيهات من حكومتي ، الوثائق التي تدين أعمال التدخل الخارجي التي قامت بها بعض الدول المجاورة مع الاسف الشديد ، لمحاولة إثارة الاضطرابات في الكثير من مدن العراق في الشمال والجنوب . ولدينا نحن الادلة الثابتة سواء ممن أسروا أو من شهادات من ساهموا في عمليات التخريب والتدمير في العديد من مدن العراق في الشمال والوسط والجنوب التي تثبت تدخل الاقطار المجاورة هذه في الشؤون الداخلية للعراق ومحاولتها زعزعة الاستقرار وربما تقسيم العراق الى عدة دويلات صغيرة .

مع هذا ، نحن نسمع دوما أن هذه الحرب الظالمة لم تكن موجهة ضد الشعب العراقي ، ومع هذا نجد أن كل قرارات مجلس الامن تؤكد على احترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وترفض التدخل في شؤونه الداخلية ، ومع هذا نجد أن هذه الدول تحاول تقسيم العراق وتحاول إبادة الشعب العراقي وتحاول التدخل في الشؤون الداخلية .

إن مشروع القرار هذا نفسه يمثل تدخلا سافرا غير مشروع ومخالفة صريحة للمادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة التي تمنع الامم المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية لاعضائها .

إنني أعتقد أن على المجلس ، بدلا من أن يذرف الدموع ويوصي المنظمات الإنسانية بإغاثة الشعب العراقي ، كان بإمكانه أن يقوم بعمل أصولي واحد ليخفف العبء عن الشعب العراقي بعد كل هذه الشهور من المحنة ، وذلك عن طريق إلغاء الحصار الاقتصادي مرة واحدة بما يمكّن الشعب العراقي من شراء المواد الغذائية والدوائية وكل ما يحتاجه لجعل الحياة تعود الى مسراها الطبيعي .

لقد شاهدنا جميعا على شاشات التلفزيون كيف قام بعض المخربين ممن اندسوا من وراء الحدود بتدمير وتخريب العديد من المدن العراقية وقتل الكثيرين من الابرياء . فماذا كان يتوقع المجلس من الحكومة العراقية ومن الجيش العراقي أن يعمل ؟ هل نترك هؤلاء العابثين يعيشون في الارض فسادا ؟ أم نحاول حماية المدنيين وتثبيت النظام والقانون في البلاد ؟ وهذا ما تم والحمد لله ، حيث عاد الامن والاستقرار في جميع ربوع العراق العزيز . نعم ، لقد لاذ هؤلاء بالفرار قبل أن يصطدموا بالجيش العراقي ، وخرجوا الى ملاجئهم خارج الحدود وفي طريقهم استطاعوا عن طريق الترغيب أو الترهيب إقناع العديدين من المواطنين الابرياء وخصوصا في شمال العراق ، بأن يغادروا باتجاه الحدود الدولية شمالا أو شرقا .

إننا قد أعلنّا أن جميع المواطنين العراقيين يمكنهم العودة في أي وقت الى مدنهم وبيوتهم . كما أصدرت الحكومة العراقية أمس عفوا عاما عن جميع من خالفوا القوانين والانظمة ، عدا من ارتكبوا جرائم القتل والجرائم الكبرى فإنهم سوف يخضعون

للقضاء والقانون ، أما جميع الآخرين فقد أعفوا من جميع مخالفاتهم والجرائم التي ربما ارتكبوها قبل مغادرتهم البلاد .

من ناحية أخرى ، فقد قمت صباح هذا اليوم ، وبناء على توجيهات من حكومتي ، بإبلاغ السيد رئيس مجلس الامن وإبلاغ السيد الامين العام بترحيب الحكومة العراقية بمجيء بعثة دولية يشكلها الامين العام أو مجلس الامن للذهاب الى العراق مع ضمانات كاملة في حرية التحرك والاتصال لهم لكي يؤكدوا الحقائق ويروا الوقائع بأعينهم ، ويقدموا تقريرهم الى مجلس الامن الموقر أو الى السيد الامين العام . وكنت أتوقع من هذا المجلس أن يتريث بعض الوقت لكي يرى الحقائق والوقائع من قِبَل مثل هذه البعثة قبل أن يتعجل ، كما اعتاد على ذلك خلال الشهور الماضية ، بأن يصدر قرارا أقل عنه ، مع كل احترامي لجميع من قدمه أو من يصوت لصالحه ، قرارا فارغا من أي عمل إيجابي لصالح الشعب العراقي ، عدا الفقرة الاولى منه وهي على ما يبدو الهدف الاساسي من هذا القرار وهو إدانة الحكومة العراقية .

إن مثل هذه الإدانة لا تمثل إدانة للضحية فحسب ، وإنما تشكل شهادة براءة للمجرم الحقيقي الذي أوقع بالعراق مثل هذا الدمار والهلاك ، وكذلك شهادة تبرئة لتلك الدول التي عملت على إثارة القلاقل وزعزعة الاستقرار وتخريب مدن وقرى العراق . وبدلا من إدانة هؤلاء فإن المجلس ، أو بالاحرى مقدمي هذا المشروع ، طلبوا من المجلس إدانة العراق بدلا من مساعدته .

إنني أعتقد أن من واجب الجميع أن يساعدوا العراق في هذه المرحلة الحرجة على النهوض من هذا الدمار الذي لحق به ، وذلك عن طريق إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية من جهة ، وعن طريق انتظار عودة البعثة التي قد يقرر السيد الامين العام أو مجلس الامن الموقر إرسالها الى العراق للتعرف على الحقائق كما هي دون مبالغة ودونما أغراض أنانية ربما تكون في ذهن هذا أو ذاك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بانني تلقيت رسالتين من ممثلي البرتغال والنرويج يطلبان فيهما دعوتهما الى المشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذين الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد دا كوستا بريرا (البرتغال) والسيد هوسليد (النرويج) ، المقعدين المخصصين لهما الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في عملية التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضا ، فساعتبر أن هذا هو الحاصل .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يدلي ببيان قبل التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22448 .

يود وفدي بداية أن يؤكد على أن الحالة في العراق خطيرة للغاية ، بل ومثيرة للجزع . ومن المفهوم تماما أن المجتمع الدولي يشعر بالقلق العميق حيال القمع المسلّح الذي تقوم به السلطات العراقية على نطاق واسع ضد سكان العراق . والإجراءات التي اتخذها العراق ضد سكانه توصف بشكل صحيح انها انتهاك لجميع قواعد السلوك وجميع الالتزامات المترتبة على العراق بموجب الصكوك القانونية الدولية القاضية باحترام وحماية حقوق الإنسان الاساسية والحريات لجميع مواطنيه .

وكما يؤكد مشروع القرار المعروض على المجلس ، فإن هذا القمع المسلح قد أدى الى تدفق للاجئين على نطاق كبير عبر الحدود الدولية للعراق . والواقع أن هناك نزوحا شاملا يثير القلق على نحو عميق . وهذا التدفق الضخم للاجئين هو مصدر لمعاناة

إنسانية هائلة . وموقف رومانيا إزاء الجانب المضموني العام لمشروع القرار هذا قد أعربت عنه عن طريق مشاركتها في اعتماد الجمعية العامة بدون تصويت في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ للقرار ١٥٣/٤٥ ، المعنون "حقوق الإنسان والهجرات الجماعية" .

والواقع اننا نشعر بقلق عميق حيال نطاق وحجم العمليات المستمرة لنزوح اللاجئين وتشرّد الافراد في العديد من مناطق العالم وحيال المعاناة الإنسانية لملايين اللاجئين والمشرّدين . وفي الوقت نفسه ، ندرك العبء الجسيم المتزايد الذي يفرض ، خاصة على البلدان المجاورة الفقيرة بل وعلى المجتمع الدولي ككل ، من جرّاء عمليات النزوح والتشريد الجماعي للسكان . وعلى غرار بلدان أخرى ، نعرب عن انشغالنا إزاء العواقب الخطيرة والبعيدة الاثر التي يفرضها وجود الاعداد الكبيرة من اللاجئين على أمن واستقرار البلدان المجاورة ، والاثر السلبي الشامل على هياكلها الاساسية وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية .

ونتوقع من العراق احترام المعايير الدولية المطبقة بموجب الصكوك الدولية في هذا المجال . وفي هذا الصدد ، يجب أن يضع العراق نهاية فورية لكل أعمال القمع ضد سكانه التي تؤدي الى تشريد عدد هائل من الافراد عن ديارهم .

وفي نفس الوقت ، لا يمكن أن يبقى المجتمع الدولي مكتوف الايدي حيال هذه المعاناة البشرية الهائلة . والواقع أن المجتمع الدولي يواجه مشكلة إنسانية كبيرة ، ومنظومة الامم المتحدة ينبغي أن تبذل قصارى جهدها لكي تعالج على نحو عاجل الاحتياجات الماسة لجميع اللاجئين والمشردين من السكان العراقيين .

ومن هذا المنطلق ، يشيد وفد رومانيا بالوفد الفرنسي على مبادرته بإعداد مشروع القرار المطروح علينا ، والذي يتناول قضية إنسانية ملموسة ذات أبعاد مؤثرة بل مأساوية . كما اننا ممتنون لكم ، سيدي الرئيس ، على ما أظهرتموه من الحكمة البالغة والصبر أثناء عملية التفاوض بشأن مشروع القرار .

إن المسائل المتصلة بحالة مختلف قطاعات أو مكونات السكان من الناحية الإثنية أو اللغوية أو الدينية هي مسائل تدخل في نطاق الولاية الوطنية للدول . وفي

هذا الصدد ، لا يمكن لأحد أن يتجاهل الطبيعة الحتمية للمادة ٢ ، الفقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص على أنه :

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ..." .

ويسعدنا حقا أن نرى بأن هذا الحكم الأساسي من أحكام الميثاق قد تجلى تماما في مشروع القرار المعروض علينا .

ولو اتفقنا ، وهذا هو الحاصل ، بأنه يتعيّن علينا أن نتناول مسألة إنسانية هامة وتهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين ، فلا بد أن نأخذ في اعتبارنا حقيقة أن تعاون كل الدول أمر لازم من أجل حلّها . ونرحّب في هذا الصدد بالفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار ، التي تحتوي على نداء موجّه لجميع الدول والمنظمات الإنسانية كي تسهم في جهود الإغاثة الإنسانية . وهذا عنصر إيجابي للغاية في المشروع . وفي حقيقة الأمر يعترف بشكل عام في الأمم المتحدة بأن التعاون الإنساني ينبغي أن يسهم مساهمة فعّالة وعملية في مهمة منع الانتهاكات السافرة والخطيرة لحقوق الإنسان .

ونحن جميعا متفقون على أن القمع المسلح للسكان العراقيين هو من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي . وإجراءاتنا في هذا الصدد ينبغي أن تسترشد بمبادئ عدم الانتقاء والنزاهة والموضوعية . ولا ينبغي أن نخلق بمشروع القرار قيد النظر سابقة يمكن أن تستخدم بل ، أن يساء استخدامها ، في المستقبل لأغراض سياسية . ولو أردنا أن نثبت اتباع نهج نزيه وموضوعي في معالجة القضية على بساط البحث ينبغي أن نؤكد طبيعتها الإنسانية الحقيقية ، في معالجة قضية خاصة في أعقاب حرب الخليج ، ويتعيّن علينا أن نتفادى ، بشعور من المسؤولية ، أية آثار يمكن أن تؤثر على الإجراءات الحالية والمقبلة لمجلس الأمن .

إن رومانيا اليوم بلد ديمقراطي يواصل الإرث النبيل لثورة كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . ونحن نعرف تماما قيمة حريتنا ونعتز بها . ومازال في ذاكرتنا الجماعية المعنى الحقيقي للقمع الذي تعرّض له الشعب الروماني إبّان أيام النظام القديم .

إن شعورنا مرهف إزاء ما تقاسي منه شعوب أخرى من آلام ، وبالتالي ندرك الوضع المثير للقلق في العراق وضرورة اتخاذ تدابير مناسبة لوضع نهاية للقمع اللاإنساني الذي يجري على نطاق شامل ضد السكان العراقيين . ونؤيد بالكامل هذه التدابير .

ولكننا نعلم أيضا فيما يتعلق بمثل هذه القضية ، أن تضامن أعضاء مجلس الامن أمر أساسي . وكما ذكر وفدي في مناسبات أخرى ، فإن هذا التضامن ضمان لنجاح إجراءاتنا . وعليه ينبغي تشجيعه وحمايته . ولا ينبغي إقامة أي سابقة من شأنها أن تقلل من هذا التضامن ؛ بل على العكس ينبغي استخدام كل الجهود لتعزيز تضامننا .

وفي هذا الإطار ، وعلى ضوء هذه الاعتبارات ، سيصوّت وفدي مؤيدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22448 .

السيد الاشطل (اليمن) : من المعروف أن الحروب تؤذي المدنيين أولا ، فهم أوائل الضحايا ، وكذلك هو الحال في العراق . فلقد عانى شعب العراق من الحظر الذي فُرض على العراق لمدة ثمانية شهور ، ثم عانى شعب العراق من الحرب ، وهو يعاني الآن من عدم الاستقرار والاضطرابات والشغب .

منذ البداية ، كنا في وفد اليمن نقف ضد الحرب . ولقد أيّدنا ، وأبدينا تعاطفنا وتضامننا مع المدنيين الأبرياء من الشعب العراقي . فعلنا ذلك بالامس ونفعل ذلك اليوم . إننا نعلن تضامننا وتعاطفنا مع العراقيين الذين يتعرضون لكل أشكال المعاناة في كل أنحاء العراق . وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يساهم وأن يساعد في هذا الإطار للتخفيف من متاعب وآلام الشعب العراقي . كما أننا بهذه المناسبة نتقدم بالشكر للامين العام الذي قام بتعبئة كل امكانيات الامم المتحدة لمساعدة المدنيين . كما أننا نرحب بما تقدم به عدد من الدول من معونات للعراقيين ، اللاجئين منهم وغير اللاجئين .

إننا نؤيد القرار لو كان يتلخص اهتمامه فقط في المشاكل الإنسانية ، علما بأن هناك جهات كثيرة في الامم المتحدة هي المختصة بهذه النواحي . إلا أن القرار المعروض علينا ، وإن كان يتعرض للمشاكل الإنسانية التي يعاني منها الشعب العراقي حتى وإن كان يركز على منطقة واحدة فقط وفئة واحدة في العراق ، هو محاولة لتسييس هذه المشكلة الإنسانية ؛ وهذا الذي نعتقد بأن هذا القرار يفعله ، وهو ما نعترض عليه في هذا القرار .

القرار يدّعي بأن هناك مشكلة تهدد السلم والامن الدوليين . إننا لا نرى مثل تلك المشكلة . لا يوجد هناك نزاع أو حرب عبر الحدود ما بين العراق وجيرانها . ثم ان القرار يشير الى تطورات سياسية داخل العراق ، ولكن ليس من اختصاص هذا المجلس التطرق لمشاكل داخلية في أي بلد كان وفقا للمادة الثانية من الميثاق . ثم ان القرار يدعو الى مفاوضات داخلية ، وذلك بطبيعة الحال تدخل في الشؤون الداخلية للعراق .

إن موقفنا من هذا القرار ينطلق ليس من ملاحظاتنا حول بعض فقراته فحسب وإنما من اعتراضنا بأن الموضوع يخرج من إطار مجلس الامن بالدرجة الاولى ، إذ أن مجلس الامن موكل فقط بالحفاظ على الامن والسلم الدوليين . إننا نعتبر أن هذه سابقة خطيرة قد تفتح المجال لابتعاد مجلس الامن عن مسؤولياته الاساسية في صيانة الامن والسلام الدوليين ، والانزلاق في الاهتمام بالشؤون الداخلية للدول .

إننا نتساءل : من هي الدولة التي ليس لها مشاكل داخلية ، كبيرة كانت تلك الدولة أم صغيرة ؟ من هي الدولة التي لا تمر في وقت من الاوقات بمتاعب داخلية وبمشاكل عبر الحدود ؟ إننا نعتقد بأن مشروع القرار هو أول خروج للمجلس عن قاعدة التركيز على مسؤولياته . فلقد حرص المجلس باستمرار في السنوات الاربعين الماضية على عدم التطرق للشؤون الداخلية .

بالامس ، يوم الاربعاء ، عندما صوت مجلس الامن على القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أشرت في مداخلتي الى ما نشاهده من ميل لمجلس الامن لتجاوز الميثاق . وإن هذا مثل آخر لمثل ذلك التجاوز .

يقال لنا إن إحدى دعائم النظام الدولي الجديد احترام القانون وسيادة القانون . وإننا نستبشر بمثل هذا القول . ولكن ما نشاهده في حقيقة الامر هو الابتعاد عن القانون بالتدريج ومحاولة القفز في بعض الحالات ، فوق القواعد والقوانين الدولية من أجل تحقيق غايات سياسية .

إننا نخشى من هذا النظام العالمي الجديد الذي نشاهد فيه حالة من انعدام الوزن . حيث هناك اختلال في التوازن ، وحيث هناك حالة من التسيب قد تؤدي ، إذا لم نكن حذرين ، الى تغيير القواعد التي أدت الى الاستقرار خلال الاربعة عقود السابقة . إنه عالم غريب وقد يأتينا بكثير من المفاجآت .

السيد زيننغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مشروع القرار الذي نوشك على اعتماده يعالج حالة معقدة جدا وحساسة . إن زمبابوي تعتقد أن ثمة صراعا سياسيا داخليا يكمن في قلب الحالة في المناطق العراقية المشار اليها في مشروع القرار . ونسلم بأن حالة انسانية خطيرة قد نشأت نتيجة لهذه التطورات . ومع ذلك ، نرى أنها مسألة داخلية بحتة كما عرّفتها الفقرة السابعة من المادة ٢ من الميثاق . ونرى أن معالجة هذه الحالة على الطريقة التي يقترحها مشروع القرار لا تتفق مع المعايير الواضحة لاختصاص المجلس كما نص عليها الميثاق .

إن مشروع القرار يشير مباشرة الى المواجهة بين حكومة العراق وسكان العراق . ويصف تدابير محددة يتوقع من حكومة العراق أن تتخذها لحسم صراع داخلي . ونرى أن هذا لا يتفق مع الميثاق ، ويتعارض أيضا مع ما تنص عليه الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار .

إن الحالة الإنسانية الناشئة عن الظروف الراهنة تثير قلقنا العميق . وقد أحطنا علما بالشواغل التي أعربت عنها حكومتا تركيا وجمهورية إيران الإسلامية . ومع ذلك نعتقد أنه بوسع الأجهزة المختصة في الامم المتحدة معالجة الحالة الإنسانية الخطيرة ومسألة اللاجئين على النحو الوافي . لقد قام الامين العام في مناسبات كثيرة ، ومن خلال الوكالات المتخصصة ، باتخاذ اجراءات مناسبة وفورية للتخفيف من وطأة معاناة اللاجئين عندما نشأت حالات مماثلة . ولا ينبغي معالجة الحالة الراهنة بطريقة مختلفة .

وبينما ندرك الابعاد الإنسانية التي تؤثر على الدول المجاورة ، لا نعتقد أن هذا ، بأي حال من الاحوال ، يجعل من الصراع الداخلي في العراق قضية ينبغي أن يبحثها المجلس .

السيد أيالا لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : منذ عدة أيام ما برحت الصحافة تنقل الينا أنباء مأساوية عن أحداث تؤثر على سكان العراق . إن المأساة التي وصفت لنا هي دون شك مأساة خطيرة . لقد كانت صدمة لكل مجتمع الامم المتمدينة . فما من بلد إلا ونشرت فيه تعليقات عما يحدث في العراق وعبرت فيه الشعوب عن رفضها للحالة ، وطالبت المجتمع الدولي بأن يتصرف من أجل معالجتها . إن أعمال العنف والوحشية التي وقعت تنتهك روح المجتمع المتمدين .

إزاء هذه الخلفية نبحث الآن مشروع القرار S/22448 الذي قدمته فرنسا للمجلس للنظر فيه .

ومن أجل اتخاذ موقف بشأن الموضوع ، درست اكوادور بعناية فائقة مبدأين أساسيين من المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة . أولهما ، الاحترام المطلق لحقوق الإنسان . ففي ديباجة الميثاق نرى أن شعوب الامم المتحدة مصممة على :

"أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الاساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره" ،

وعلى أن :

"تنقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

ويتبين لنا أننا مصممون على خلق عالم يمكن أن يعيش فيه الجنس البشري .

إن أي مجتمع - مدني أو سياسي أو وطني أو دولي - لا بد وأن يكون الإنسان محوره ، أي أن المجتمع يوجد من أجل الإنسان ومن أجل تحقيق الخير للبشرية . لذلك فإن احترام جوهر الإنسان متطلب عالمي لا بد من قبوله ولا بد من المطالبة به .

لقد قبلت الاكوادور بجميع الالتزامات ، وانضمت الى جميع الاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان ، وسجلنا في هذا الصدد لم يكن قط موضع شك . ولا يمكنني أن أقول للمجلس أنه لا يوجد لدينا أوجه قصور ، لأن المسعى الإنساني لا يخلو من أوجه القصور . ولكن مما لا شك فيه أن بلدي ينتهج دائما سياسة تنم عن الاحترام الكامل والمطلق لحقوق الإنسان .

وهـذا قد يكون السبب الذي حمل اكوادور ، منذ أكثر من عقد من الزمن ، علـى التقدم بمبادرة الى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية أدت الى توقيع وثيقة عنوانهـا "ميثاق للسلوك" ، وتنص الفقرة الثالثة منه على ما يلي :

"إن رؤساء البلدان الموقعة على الوثيقة يكررون التزامهم الرسمـي بحقيقة أن احترام الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية يشكـل القاعدة الأساسية للسلوك الداخلي لبلدان مجموعة الأنديز ، وإن الدفاع عنهـا هو التزام دولي تلتزم به الدول ، وبالتالي فإن العمل المشترك دفاعا عن هـذه الحقوق لا ينتهك مبدأ عدم التدخل" .

إن بلادي تعتبر هذا المبدأ أحد الأعمدة في سياساتها إزاء حقوق الإنسان .

أما المبدأ الثاني فهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخـرى . ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة ذلك المبدأ أحد الأعمدة الأساسية التي تمكن مجتمع الأمـم ، من العمل سويا على نحو فعّال .

انه مبدأ ينبغي احترامه احتراما كاملا ، اليوم ، وغدا والى الابد . انه مبدأ لا يقبل التشكيك ، ويجب أن نمنحه تأييدنا الكامل .

ومع ذلك ، فإن تطبيق هذا المبدأ يحفزنا على التفكير بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يبقى غير مبال حيال ما يجري في العراق . ربما تكون المسألة متعلقة بالسلطة الداخلية في العراق ؛ لو أن الموقف لم يتجاوز حدود البلاد . إن الظاهرة التي ننظر فيها ، في واقع الأمر ، قد أثّرت الآن على حدود البلدان المجاورة باستخدام القوة قد امتد الآن الى حدود بلدين من البلدان المجاورة . ويعتقد وفد بلادي ، أن الضغوط الإنسانية التي يفرضها على هذه الحدود تشرد مجموعات سكانية يزيد عددها على المليون ، تشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وبكلمات أخرى ، فهذا الوضع يتجاوز نطاق الشؤون الداخلية لدولة ما ؛ انه وضع يؤثر على العلاقات الدولية ولربما أصبح تهديدا للسلم . كان هذا هو فهم البلدان التي وجهت رسائل للمجلس تشجب فيها هذه الاحداث وتعرب عن قلقها وتطلب اتخاذ إجراءات تحول دون وصول آثارها إليها حالا وبشكل مباشر .

يمكن أن يقال إنه حتى لو افترضنا أن التدابير التي ذكرتها قد اتخذت ، فإن مجلس الأمن ليس هو الهيئة ذات الصلاحية لاتخاذها ، إذ أن الفصل التاسع في الميثاق ينص على أن الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة ذات الصلاحية في مثل هذه الحالات .

كان يمكن أن يكون هذا هو الحال لو كنا - وأكرر - نتناول فقط حالة تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان من جانب بلد وداخل حدوده ، ومع ذلك ، أقول مرة أخرى إن هذا الوضع يؤثر على السلم والأمن الدوليين ، ولذلك ، فإنني أعتقد بأن المجلس لديه صلاحية لأن يتخذ موقفا وأن يتصرف باتخاذ خطوات تضع حدا لهذا الوضع .

ويحدو اكوادور الأمل في أن يضع العراق حدا لهذا الاضطهاد ، وأن يُنهي هذا العنف العشوائي ضد طوائف تعد جزءا من هذه الأمة ، وأن يحترم حقوق هذه الطوائف . لقد قرأت منذ فترة قصيرة ما مفاده أن طائفة من هذه الطوائف ، قد شكت علانية من غياب الأصدقاء على مر تاريخها ، وأظن أننا ، نحن جميع شعوب العالم ، يجب أن نثبت لهذه الطائفة أن لها أصدقاء وأنهم يهتمون بحاضرها ومستقبلها .

إن البيانات التي استمعنا إليها منذ قليل ، ومفادها أن حكومة العراق قد مددّت مهلة العفو ، لأمر يستحق الثناء ، وبالطبع ، لا نعرف تفاصيل هذا العفو الذي سيكون مشروطا بالتأكيد ، إلا انه يعد خطوة في الاتجاه الصحيح .

ونعتقد أيضا من المشجّع أن العراق قد عَبّر عن استعداده لقبول بعثة لتقصي الحقائق ؛ ولا بد أن الأمين العام قد أحاط علما بهذا العرض ، ولسوف يتصرّف وفقا لأحد أحكام مشروع القرار المعروض علينا .

فإذا أخذنا في الاعتبار اننا نرى في نص مشروع القرار إشارة واضحة الى الفقرة السابعة من المادة الثانية للميثاق ، وحقيقة أن الحالة قيد النظر تمثّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتتطلب منا جميعا عمل كل ما في وسعنا ليكون هذا العالم عالما أفضل لقاطنيه ، أي هؤلاء البشر الذين ننظر في مستقبلهم ، فستصوّت اكوادور طبقا للمبادئ المذكورة أعلاه .

السيد كيبيدي نفوفوكا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : مرة أخرى ، يود وفد زائير أن يتمنى لك كل نجاح في عملك رئيسا لمجلس الأمن عن شهر نيسان/ابريل .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لسفير النمسا عن إعجابنا بالمزايا الفكرية والدبلوماسية العديدة التي اجتمعت في شخصه . هذه المزايا مجتمعة مكنته من القيام بعمل ممتاز بوصفه رئيس لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس .

إننا مدعوون للتصويت على مشروع القرار قدمته فرنسا . لقد أعلنّا بوضوح البارحة ، في المشاورات غير الرسمية ، بأن المسألة المُثارة في مشروع القرار مسألة إنسانية بحتة ، إذ أن قمع الأكراد وغيرهم من العراقيين يدفعهم لترك ديارهم والبحث عن ملجأ في البلدان المجاورة ، ولا سيما تركيا وإيران .

إننا نعتقد أن هذه الحالة تتعلق بالسياسة الداخلية للعراق ، ولكنها يمكن أن تكون لها عواقب قد ينجم عنها تهديد للسلم والأمن الدوليين . ولكي يحول دون أي تدهور في الوضع السياسي والاقتصادي في بلدان منطقة عصفت بها حربان متتاليتان شنتهما العراق ضد إيران ثم الكويت ، فإن بلدي سيصوّت لصالح مشروع القرار .

ومع علمنا ، بأن ميثاق الامم المتحدة لا يمكن التلاعب به ، لان هذا من شانه أن يضعف مصداقية المجلس ، فإن علينا ، مع ذلك ، وفي هذه الحالة بالذات ، أن نتحلى ببعد النظر إذا كان لنا حقا أن نتجنب وقوع الاسوأ في منطقة الخليج .

ولذلك ، فإننا نعرب عن سرورنا ، لأن مقدمي مشروع القرار قد اتفقوا على إيراد إشارة في ديباجة ، فقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زائير على الكلمات الرقيقة التي وجهها الىّ .

السيد بيشيو (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الامين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار في تقريره الاول عن أعمال المنظمة في عام ١٩٨٢ ، أفاض في شرح فكرة تعزيز سلطة الامم المتحدة ، مشددا على حقيقة أن الامم المتحدة قد تضطلع بدور وقائي في المساعدة على حفظ السلام . ولقد أشار الى أن بمقدور الحكومات ، وبطرق متعددة ، أن تساعد في تعزيز النظام الذي كرّسه الميثاق ، وقال ، إن من بين هذه الطرق ، اللجوء الى مجلس الامن ، وليس الانتظار حتى اللحظة الاخيرة للقيام بذلك . فإذا كان لمجلس الامن أن يرصد الحالات الخطيرة عن كثب ، وإذا كان له أن يجري مناقشات مع الاطراف المعنية قبل الوصول الى مرحلة حرجة في حالة ما ، فلربما تمكنّا من حل النزاعات قبل أن تستفحل وتتحول الى صراعات .

إن الخرب التي وقعت في الخليج مؤخرا ، والعواقب التي ترتبت عليها ، والتي ما فتئنا نشجبها ، تلقي ضوءا جديدا على هذه الكلمات الحكيمة للامين العام ، وتشجع مجلس الامن على القيام بالعمل الوقائي الذي ينبغي له القيام به كجزء من دوره في حفظ السلم والامن الدوليين .

لا يخفى على أحد أن الهجرة الجماعية للسكان الاكراد الهاربين من القمع في العراق يهدد الاستقرار في الدول المضيفة . هذا إضافة الى أن الدول المعنية ، وبصفة خاصة الدول المجاورة للعراق ، قد طرحت المسالة على مجلس الامن وأعربت عن قلقها إزاء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين وأشارت أيضا الى أن النيران تطلق عبر الحدود . فهل يمكن لمجلس الامن أن يصم آذانه عن صرخات الاستغاثة ويتذرع بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ؟

معروض علينا مشروع قرار يجب أن نعترف بأنه لا يحظى بموافقة المجلس بالاجماع . وقدمت جميع الاطراف حججا يمكن الدفاع عنها من وجهات نظر مختلفة . إلا أن وفدي يرى أنه لا ينبغي لنا أن نركز على النقاط التي تفرقنا بل أن نعمل من أجل التوصل الى توافق في الآراء بشأن أساس العناصر والحقائق المعروفة لدى الجميع . ويجب أن نضيف الى ذلك المشكلة الإنسانية الملحة التي يمر بها أولئك اللاجئون . وفي حقيقة الامر ، هناك عشرات الآلاف من الرجال والنساء والاطفال يتعرضون لظروف جوية قاسية وللجوع والقصف . هل يمكن لمجلس الامن أن يتخذ موقف اللامبالاة بهذا القدر من البؤس والمعاناة البشرية متذرعا بعدم اختصاصه بمعالجة مسائل إنسانية كهذه كما يزعم البعض ؟

لقد قيل يوم أمس إنه ينبغي ألا ننسى أنه كلما طالت مناقشاتنا ازداد عدد الضحايا . واسترعت البلدان المجاورة اهتمامنا الى خطر الإخلال بالسلم والامن الدوليين والخطر الذي تمثله هذه الهجرة الجماعية .

ويعتقد وفد بلادي أنه ما لم يتم وقف هذا القمع الوحشي وتقديم مساعدة إنسانية ملحة في أقرب وقت ممكن فبإمكاننا أن نتوقع حدوث تطورات قد نصاب بالذهول حيالها . وفي رأينا ، أن مشروع القرار المعروض علينا يعالج أوجه القلق هذه .

وعلى أية حال ، فإن كوت ديفوار تعتزم تاييد الإجراءات الرامية الى وضع حد لهذه الحالة التي نحن بصددها . ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون التاكيد على احترام كوت ديفوار لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وسيادة الدول وسلامتها

الاقليمية واستقلالها السياسي . وفي واقع الامر ، لا تزال كوت ديفوار على اقتناع بأن احترام جميع الدول لهذه المبادئ المكرسة من قبل الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز هو وحده الذي يمكن الامم المتحدة من تحقيق هدف السلم الجماعي والإخاء .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طوال المشاورات التي أجريناها بالامس وخلال هذا الاجتماع أيضا أشير الى العلاقة بين المشكلة المعروضة علينا وبعض المبادئ والقواعد الواردة في ميثاق الامم المتحدة . أعتقد أننا جميعا نتفق على أهمية الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق التي ورد ذكرها في مشروع القرار المطروح علينا .

في رأينا أن مجلس الامن والامم المتحدة برمتها ملزمة بالتمسك بهذه المادة التي لست بحاجة الى قراءة نصها . ولكنهما ملزمان أيضا بالحرص على عدم خرق هذا المبدأ الاساسي .

لقد أدهشنا أنه لم ترد حتى الآن في مناقشاتنا هذه أية إشارة الى بعض المعلومات التي يتناقلها الجميع والتي تفيد اشتراك عضو دائم واحد في المجلس على الاقل منذ وقت طويل في أنشطة تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق وتتصل بشكل وثيق بالمسائل المعروضة الآن في المجلس . وإنني متأكد من أن صحيفة نيويورك تايمز واسعة الانتشار وأن البعض قد قرأ في العدد الصادر يوم أمس بعض الفقرات التي سأقرأها عليكم فيما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"أفادت اسوشييتيد برس اليوم نقلا عن 'مصادر تابعة للاستخبارات' أن السيد بوش قد أصدر في كانون الثاني/يناير في الوقت الذي كان يدعو فيه الشعب العراقي علنا الى الإطاحة بصدام حسين أوامر تخول وكالة المخابرات المركزية مساعدة عناصر التمرد داخل العراق .

"ووصفت الاوامر بأنها تمنح سلطة واسعة وشاملة للقيام بأنشطة سرية للإطاحة بالسيد حسين ودعم جهود قوات المعارضة داخل العراق .

"وقالت اسوشييتيد برس انها لا تعلم مدى السلطة التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية .

"وقد تهرب السيد بوش مؤخرا في الرد على أسئلة الصحفيين حول وجود اتصالات بين الولايات المتحدة والمتمردين العراقيين . وردا على سؤال وجه الى وزير الدفاع ديك تشيني حول مثل هذا التواطؤ في جلسة استماع في الكونغرس قبل أسبوعين قال 'إن ذلك موضوع لا يمكنني التطرق اليه في جلسة مفتوحة'" .

(صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، ص ١٠) .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

من الواضح أن ما تعذر على السيد تشيني مناقشته علنا يتصل أساسا بحالة تعد انتهاكا لمبدأ عدم التدخل الذي يجب أن تطبقه الدول الاعضاء في مجلس الامن وبقية أعضاء المجتمع الدولي .

وبالتالي ، اذا كنا سنعرب عن القلق إزاء النزاع الدائر حتى الآن في الاراضي العراقية فليس من حقنا أن نغفل حقيقة الكشف علنا - وبطريقة يصعب إخفاؤها - عن اشتراك قوة عظمى في جهود ترمي الى الإطاحة بحكومة العراق والتدخل في الصراع الداخلي الذي تفيد الانباء أنه دائر في ذلك البلد .

هذه على أية حال هي المسألة التي يمتلك مجلس الامن وفقا للميثاق الصلاحية باتخاذ القرار بشأنها . وان مناقشة الحالة داخل العراق وعدم الاستقرار الذي قد يسود البلد بأسره أو أجزاء منه وتجاهل تورط قوة كبرى في تشجيع هذه الانشطة صراحة وتنظيمها أقل ما يقال عنه أنه يخلو من الاتساق .

إن نص مشروع القرار المقدم الينا يموه هذا الجانب السياسي للحالة ويشير في أكثر من فقرة الى المسائل التي تشكل بوضوح جزءا من السلطة القضائية لدولة العراق مما يتناقض مع فقرة الديباجة التي يشير فيها المجلس الى الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق .

وقيل أيضا إن هناك ، على أية حال ، شواغل انسانية بالنسبة لمحنة المدنيين ، من النساء والأطفال والمسنين ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوليها اهتمامه . ونحن نعتقد أن هذه شواغل مشروعة ، ولكننا نرى أن أعضاء المجلس لا يتمتعون بسلطات ربانية ، وانما عليهم واجبات أوكلها إليهم جميع أعضاء الأمم المتحدة وهذا منصوص عليه في الميثاق .

وإذا رئي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدي اهتمامه بالجوانب الإنسانية لمسألة ما ، فعندها لايحق لمجلس الأمن ببساطة أن يفعل ذلك بطريقة يستبعدها الميثاق بصورة محددة . إن مجلس الأمن له الحق الكامل في أن يضطلع بدوره وأن يمارس سلطاته . وبعبارة اخرى ، يحق له كل الحق أن يعمل وفقا للمادة ٢٤ ، التي تنص على أن :

"السلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول ٦ و ٧ و ٨ و ١٢" .

هذه هي الفصول الأربعة التي يتمتع مجلس الأمن بمقتضاها بسلطات خاصة منحها له جميع أعضاء الأمم المتحدة . ولاتغطي هذه الفصول المسائل ذات الطابع الانساني ، التي أعرب عن القلق بشأنها في هذه القاعة . والفصل التاسع مكرس لهذه المسائل . فواضعو الميثاق بينوا بوضوح في المادة ٦٠ من الفصل التاسع أن :

"مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة" .

وليس لمجلس الأمن الحق في انتهاك مبدأ عدم التدخل . وليس له الحق في التدخل دون داع في الشؤون الداخلية لاية دولة . وليس له الحق في التدخل دون داع في المسائل التي تقع في اختصاص الهيئات الاخرى في المنظمة . واذا وجد مجلس الأمن أن الموضوع موضوع هام ويقتضي اتخاذ اجراء عاجل فإن الميثاق يوفر القنوات لهذا الغرض .

وأتساءل لماذا كان من المتعذر اتباع الإجراء الوارد في الميثاق في المادة ٣٠ التي نصها :

"تجتمع الجمعية العامة في أدوار انعقاد عادية وفي أدوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ماتدعو إليه الحاجة . ويقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة الامين العام بناء على طلب مجلس الامن أو أغلبية أعضاء الامم المتحدة" .

وسيكون من السهل للغاية للمجلس أن يجمع بين القلق الذي اعرب عنه ازاء هذا الوضع وبين الاحترام لهذا الكتاب الازرق الصغير ، الذي اصبح بازدياد وثيقة سرية من وثائق منظمتنا .

ويمكن بسهولة أن تدعى الجمعية العامة إلى الانعقاد غدا من قبل مجلس الامن ، مما يمكننا من النظر في البند والبت فيه سريعا . ولن تكون هذه المرة الاولى التي تنعقد فيها الجمعية العامة على أساس عاجل . ولكن ماذا سيكون الفرق ؟ سيكون الفرق اننا سنحترم الميثاق ولانتبع نهجا يسمح لهذا الجهاز بممارسة سلطات لا يملكها ، ووظائف لم يكلفه بها أحد ؛ نهجا يجعلنا نبتعد عن نص وروح الميثاق ويحول منظمتنا إلى نظام تسيطر عليه مجموعة من مجموعات حكم الاقلية تعطي نفسها سلطات لم يكلفها بها أحد وتفرض بالتالي إرادتها على المنظمة بأكملها .

واعتقد انه إذا كان من الهام والمشروع والصحيح لنا أن نشعر بالقلق إزاء حالة السكان المدنيين في العراق والاجزاء الاخرى من العالم ، فإن من الهام والمشروع والصحيح بالمثل - ومن العاجل أكثر - أن يبدي أعضاء الامم المتحدة اهتمامهم بوقف الميل إلى التلاعب بمجلس الامن وبالمنظمة لجعلهما يتمشيان مع منفعة ومصلحة قلة من الاعضاء ، لان هذا الشيء يؤثر على العالم بأكمله ، وعلى السكان المدنيين في جميع البلدان ، الاعضاء منها في مجلس الامن وغير الاعضاء ، وعلى المصالح الاكثر احتراما وشرعية للمجتمع الدولي بأسره .

ومما يثير بعض الدهشة أيضا أن نرى مجلس الامن يعالج الجوانب أو الآثار الانسانية التي تؤثر على السكان المدنيين في العراق في حين أن المجلس ، في الوقت ذاته ، متردد للغاية في دراسة الحالة على أساس التقارير المحددة والموضوعية والمحايدة المقدمة له بناء على طلبه بالذات .

ولاشك لدي على الاطلاق في أن هناك آلافا من المشردين في العراق ، وآلافا من اللاجئين ، وآلافا من الاشخاص الذين يلتمسون الملاذ والمأوى والاحوال المعيشية الافضل . وما من أحد يشك في ذلك . لقد تسلمنا تقريرا من الامين العام ، تم اعداده على اساس بعثة السيد اهتساري . وقد أعرب المجلس عن ارتياحه للبعثة وأشار إلى أن اجراء عاجلا سيتخذ بخصوصه .

ووصف السيد اهتساري في تقريره الوضع قبل بدء قصف العراق . فقال :

"وقد أثرت الجزاءات التي قررها مجلس الامن تاثيرا ضارا بالفعل على قدرة البلد على توفير الغذاء لشعبه ." (S/22366 ، الفقرة ١١)

هكذا كان الحال قبل الدمار الذي نعلم جميعا أنه أنزل على ذلك البلد والذي وصفه السيد اهتساري في تقريره .

ومقرر مشروع القرار أن على العراق أن يسمح بوصول المنظمات الإنسانية الدولية على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى مساعدة في جميع أنحاء العراق ، ويجب أن "يوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها" . هل سنكون جادين بالتصويت على هذه الجملة ؟ ألم يقل لنا السيد اهتساري في أكثر من مناسبة ما هو وضع المواصلات في العراق ، وما هي الحالة في العراق بالنسبة لبنيته الاساسية المدمرة .

وعلى سبيل المثال ، ألم يخبرنا السيد أهتيساري في تقريره بما يلي :

"ويستند كل تحليل الى واقع قاس وهو أنه نتيجة للحرب فإن كل ما كان موجودا في الماضي من مصادر الوقود والطاقة (باستثناء عدد محدود من المولدات المتنقلة) ووسائل الاتصال الحديثة قد أصبح الآن منعدما أساسا والآثار البعيدة المدى لهذا الافتقار الى الطاقة والاتصالات فيما يتعلق بالدعم الانساني العاجل ذات أهمية جوهرية لطبيعة الاستجابة الدولية وفعاليتها" ؟ (S/22366 الفقرة ٩)

هل ننسى ما قاله السيد أهتيساري في نتائجه ؟ هذا ما نقرأه في التقرير :

"... سيكون من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل ، تلبية هذه الاحتياجات الانسانية الفورية بدون معالجة الاحتياجات الاساسية المتعلقة بالطاقة ، على أساس عاجل كذلك . إن الحاجة الى الطاقة تعني ، أساسا ، واردات من النفط على سبيل الاستعجال ، والاستعادة السريعة لقدرة محدودة على إنتاج النفط المكرر والكهرباء ، بالاضافة الى امدادات أساسية من بلدان أخرى . وإلا ، فلن يتسنى حفظ وتوزيع الاغذية المستوردة ؛ ولا تنقية المياه ؛ ولا ضخ المجاري بعيدا وتنقيتها ؛ ولا يمكن ري المحاصيل ؛ ولا نقل الادوية الى حيث تدعو الحاجة اليها ؛ ولن يتسنى حتى تقييم الاحتياجات على نحو فعال" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٧)

لقد أوصى السيد اهتيساري بأن يقوم مجلس الامن على الاقل برفع الجزاءات التي لها تأثير أساسي على القدرة على إطعام السكان المدنيين ومواجهة الحالة الصحية الخطيرة في العراق .

ومجلس الامن نفسه ، الذي قرر مؤخرا الإبقاء على رقابة صارمة على العراق والإبقاء على الجزاءات ، من المفترض انه يعرب الآن عن شواغل إنسانية حول السكان في العراق ، بينما يتجاهل الواقع ويتجاهل حقيقة أن المشاكل السياسية الموجودة في العراق نفسها تتصل بأعمال التدخل من دولة كبرى ؛ وما هو أسوأ من ذلك ، انه يتجاهل

الالتزامات الواضحة للغاية التي تقع على أعضاء المجلس قبل دخولهم هذه القاعة ، والتي يتحملونها خلال هذه الجلسة ، وسيتحملونها وقت التصويت ، وسيتحملونها مستقبلا - وهي الالتزامات بالتصرّف بشكل حازم وفقا للمهام المناطة للمنظمة وليس وفق الاعتقاد بأن الآلهة أعطتهم الإذن بمعالجة مختلف المشاكل العالمية وفقا لمصالح أغلبية زائلة .

إن وفد بلادي سيصوّت على مشروع القرار وفقا لتلك الاعتبارات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أطرح الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/22448 للتصويت .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اكوادور ، بلجيكا ، رومانيا ، زائير ، فرنسا ، كوت ديفوار ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية .

المعارضون : زمبابوي ، كوبا ، اليمن .

الممتنعون : الصين ، الهند .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كما يلي : عشرة أصوات مؤيدة ، وثلاثة أصوات معارضة ، مع امتناع عضوين عن التصويت . اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الامن الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد روشيرو دي لا سابلبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما الذي يخبرنا به ميثاق الامم المتحدة ؟ انه يفتتح بالكلمات الآتية :

"نحن شعوب الامم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الاساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره" .

تلك الكلمات تعلن طموحا . فشلت عصبة الامم لانها عبّرت فقط عن حلم . فهذا الحلم عندما ووجه بالحقائق - وهي عزم بعض الدول على ممارسة قوة العدوان - لم يتمكن من مقاومة اضطرابات التاريخ .

لقد دللت الامم المتحدة على فعاليتها بوضع حد لعدوان ارتكب ضد أحد أعضائها . ومجلس الامن ، الذي أصدر ما لا يقل عن ١٤ قرارا ترمي الى استعادة السلم والامن في المنطقة ، كان سيعتبر مقصرا في مهمته إذا ما اتخذ موقف المتفرج دون التصرّف أمام مذبحة سكان بأكملهم ، وإبادة مدنيين ، بما في ذلك النساء والاطفال .

إن السكان المدنيين ، والاكراد بشكل خاص ، الذين تعرضوا لمحن قاسية فعلا في الماضي ، يقعون مرة أخرى ضحايا العنف المسلح . ومن الامور العاجلة إنهاء القمع الوحشي الذي يتعرّض له السكان العراقيون ، وأن يتمكن جميع العراقيين من المطالبة داخل العراق باحترام حقوقهم وهويتهم .

إن انتهاكات حقوق الإنسان مثل التي تشاهد الآن ، تصبح محط الاهتمام الدولي عندما تتخذ أبعادا تعد بها جريمة ضد الإنسانية . وهذا بالفعل ما يحدث في العراق . إن تدفق اللاجئين ، واستمرار القتال في مناطق الحدود ، وزيادة عدد المذابح كلها أمور تثير السخط وتهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة .

وهذا هو السبب في أن فرنسا اتخذت زمام المبادرة بأن طرحت على مجلس الامن نص مشروع القرار الذي اعتمدناه توا . إن هذا النص يعد إدانة للقمع الذي يمارس ضد السكان المدنيين العراقيين في العديد من أجزاء العراق - ولا سيما في المناطق الكردية وفي الجنوب أيضا - كما يعد في الوقت نفسه نداء لاحترام الحقوق الإنسانية والسياسية لجميع المدنيين العراقيين ، دون تمييز ، ومطالبة موجهة الى العراق للسماح بالوصول الفوري للمنظمات الدولية الإنسانية الى جميع الذين يحتاجون الى المساعدة في جميع أجزاء العراق .

ونحن نرى ، أن هذه المطالب هي الحد الادنى الذي يجب على أعضاء المجتمع الدولي أن يضعوها حتى يرقوا الى مستوى الالتزامات التي قطعوها على أنفسهم عندما انضموا الى ميثاق الامم المتحدة . إنها التعبير الادنى للإيمان الذي أعربوا عنه بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء في جميع الامم ؛ وهي أوضح تعبير عن العهد الذي قطعوه على أنفسهم بعدم استخدام قوة السلاح ، إلا بما يخدم المصلحة المشتركة .

ولذلك ، فإن فرنسا تأمل أن تكون نهاية الصراع المؤلم لكل الذين عانوا منه على تراب وطنهم بداية سلام حقيقي .

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : إننا نشعر بالقلق إزاء الحالة في العراق والتدفق الكبير للاجئين الى تركيا وإيران على النحو الموصوف في الرسائل التي بعث بها الممثلان الدائمان لهذين البلدين ، ونود الإعراب عن التعاطف للصعوبات التي تواجه تركيا وإيران نتيجة لهذا التدفق . ومع هذا ، فإن هذه مسألة بالغة التعقيد لانها تنطوي ايضا على الشؤون الداخلية لبلد معين .

ووفقا للفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، لا ينبغي لمجلس الامن أن ينظر في أي قضايا تتعلق بالشؤون الداخلية لاي دولة أو أن يبت فيها .

وبالنسبة للجوانب الدولية التي ينطوي عليها هذا الموضوع ، فإننا نرى أنه ينبغي تسويتها من خلال القنوات المناسبة .

ونؤيد الامين العام في تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين من خلال المنظمات المعنية .

واستنادا الى هذا الموقف فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار .

السيد هوهنفلنر (النمسا) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما تكلمت أمام المجلس منذ يومين فقط عبرت عن قلق بلادي العميق إزاء أنباء القتال الشديد وإراقة الدماء في العراق ، الامر الذي تترتب عليه آثار تصل الى حد الكارثة بالنسبة للسكان المدنيين ، وخاصة في المنطقة التي يسكنها الاكراد وغيرهم . وفي هذه الاثناء ، اكتست هذه الحالة بعدا اكثر إثارة للانزعاج ، ذلك أن كلا من تركيا وإيران قد استرعتا على وجه السرعة نظر المجلس الى تدفقات جماعية من اللاجئين العراقيين نحو حدودهما وعبرها . وأبلغتنا تركيا بمحنة ما يقرب من ٢٢٠ ألفا من مواطني العراق ، الكثيرون منهم من النساء والاطفال ، الذين احتشدوا على طول الحدود التركية ، وزاد عددهم في هذه الاثناء الى حوالي ٥٠٠ الف مواطن . وتقدر إيران أن عددا مماثلا من اللاجئين سوف يحاولون عبور الحدود الى إيران في الايام القليلة المقبلة . إن ما يزيد على ١١٠ آلاف من المدنيين العراقيين قد قاموا بذلك بالفعل ، هربا من قمع قوات الحكومة العراقية .

هذا التدفق الهائل للاجئين يشكل عاملا هاما من عوامل التوتر واحتمالات إثارة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة للعراق ، وبالتالي فإنه يمثل تهديدا خطيرا للسلم والامن في المنطقة . وبغية تامين الظروف المؤاتية لتوفير المساعدة الإنسانية اللازمة للسكان المدنيين ، فإن النمسا قد أيدت المبادرة الفرنسية والتركية التي تطالب مجلس الامن بأن يضطلع بواجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الامم المتحدة عن صون السلم والامن الدوليين ، وأن يتخذ موقفا عاجلا من هذه القضية الملحة .

إن القرار الذي اتخذناه للتو يتناول على نحو عاجل مسألة الإغاثة الإنسانية للاجئين والمشردين من سكان العراق . وتعتبر بلادي أن مما له أهمية قصوى أن تتاح لجميع المدنيين العراقيين في جميع أجزاء العراق فرصة الاستفادة من المنظمات الإنسانية الدولية ، وأن يتيح العراق ، على قدر الإمكان ، جميع التسهيلات اللازمة لعمل هذه المنظمات . إن أقل ما يمكن لهذا المجلس أن يفعله هو أن يقدم أقوى تاييد ممكن لجهد إنساني واسع النطاق يقوم به الامين العام والوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة . وقد اتخذت النمسا بالفعل الخطوات الاولى لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للاجئين المعنيين . وبالنظر الى الحالة الخطيرة للغاية ، فقد طلبت النمسا من الحكومة التركية أن تفتح حدودها أمام اللاجئين .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترحب الولايات المتحدة ترحيبا حارا باتخاذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

يتملك الولايات المتحدة قلق عميق حيال محنة المدنيين النازحين في العراق الذين يعانون بسبب وحشية النظام العراقي . إن لهذه المشكلة عواقب إنسانية مفجعة وتنطوي على آثار خطيرة بالنسبة للسلم والامن في المنطقة . ونشعر بالامتنان لان مجلس الامن قد تناولها على نحو عاجل . وهذه بالطبع حالة محددة نشأت في أعقاب أزمة الخليج .

لقد أدان الرئيس بوش الهجمات المستمرة التي تشنها الحكومة العراقية على مواطنيها من الاكراد والشيعة وجميع الاخرين من الرجال والنساء والاطفال الذين يسعون الى الفرار من وجه القمع . وقد طالبنا قادة العراق بوقف هذه الهجمات على الفور والسماح لمنظمات الإغاثة الدولية بمساعدة هؤلاء اليائسين . وطالبنا بأن ييسر العراق عمل المنظمات الدولية المختصة لضمان أن تصل المعونة الإنسانية الاساسية الى المحتاجين لها في جميع أنحاء البلد .

إن هذا القرار يعرب عن قلق المجلس إزاء الحالة السائدة في العراق ، وعن إدانة المجلس لاستمرار الحكومة العراقية في ارتكاب العنف بحق شعبها . ويصر القرار على أن يفي العراق بمسؤولياته الإنسانية . ليس دور مجلس الامن ولا نيته التدخل في

الشؤون الداخلية لأي بلد . غير أن من مسؤولية مجلس الامن المشروعة أن يستجيب لشواغل تركيا وجمهورية إيران الإسلامية ، وهي شواغل تتشاطرها على نحو متزايد بلدان أخرى مجاورة للعراق حيال الاعداد الهائلة من الافراد الهاربين ، أو الذين يرغمون على الفرار من العراق عبر الحدود الدولية بسبب أعمال القمع والوحشية التي يرتكبها صدام حسين . إن الاثر الممتد عبر الحدود لمعاملة العراق لسكانه المدنيين يهدد الاستقرار الإقليمي . وهذا ما تناوله المجلس في هذا القرار اليوم .

والولايات المتحدة تؤيد القرار تأييدا تاما ، وتحث جميع الدول على مراعاة دعوة المجلس الى توفير المساعدة لمن هم بحاجة إليها . وطوال هذه الازمة التي نجمت عن غزو العراق للكويت ، أسهمت الولايات المتحدة بسخاء في سبيل رعاية وحماية أولئك النازحين الذين تشردوا نتيجة للسياسات اللاإنسانية التي تنتهجها الحكومة العراقية . وسنستجيب بالمثل لهذا المثال الاخير على الاعمال اللاإنسانية .

لقد أعلن الرئيس بوش توا ، عصر هذا اليوم ، قراره ببذل جهد جديد رئيسي داخل الولايات المتحدة على ضوء المأساة الحالية من أجل مساعدة اللاجئين العراقيين والنازحين . وابتداء من يوم الاحد القادم ، سيسقط السلاح الجوي التابع للولايات المتحدة في شمال العراق الغذاء والبطانيات والخيم والملابس وغيرها من المواد المتعلقة بالإغاثة للمدنيين المتضررين . ونتوقع من حكومة العراق أن تسمح بهذا الجهد دون تدخل .

كما أننا سنتشاور مع الامم المتحدة ومع الشركاء في التحالف حول أفضل السبل لمساعدة هؤلاء الافراد على المدى الاطول . سيوقع الرئيس بوش خلال فترة قصيرة أمرا يسمح بما يصل الى حوالي ١٠ ملايين دولار كمعونة اضافية للاجئين في المنطقة ؛ وقد قدمنا حتى الآن حوالي ٣٥ مليون دولار معونة للاجئين منذ بداية هذه الازمة . وستواصل قوتنا العسكرية مساعدة الاشخاص النازحين في جنوب العراق . ونحن على استعداد لإرسال وحدة عسكرية طبية الى منطقة الحدود مع تركيا لتقديم المساعدة هناك . وسنقوم أيضا بالاتصال مع الحكومة الإيرانية لنبدي لها استعدادنا لتشجيعها ولكي نساهم في جهود الإغاثة للاجئين هناك . وسنقدم مساهمات اضافية لمنظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة

وللجنة الدولية للصليب الاحمر من أجل برامج التطعيم لفائدة الاطفال والمدنيين في العراق .

وقد طلب الرئيس بوش من وزير الخارجية بيكر أن يسافر الى تركيا ، في رحلته الى الشرق الاوسط ، كي يجتمع بالرئيس أوزال ولزيارة منطقة الحدود بغية تقييم الحالة شخصيا وتقديم تقرير عن ذلك الى الرئيس بوش . وأملنا الوطيد أن يرسل القرار الذي اتخذناه اليوم رسالة واضحة الى العراق ويوّلد الاستجابة المرجوة منه ، بحيث يمكن تخفيف معاناة شعبة ووضع نهاية لها .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد رد الاتحاد السوفياتي بتفهم وبانشغال على النداء الذي وجهته تركيا وإيران الى مجلس الامن فيما يتعلق بالحالة المقلقة للغاية الناجمة على طول الحدود مع العراق وما خلفته من تهديد للسلم والامن الدوليين في المنطقة .

إن مئات الالاف من السكان المسالمين ، بما في ذلك النساء والكبار والاطفال ، يهربون من العراق ، حفاة وجياعا ، عبر طرق جبلية تغطيها الثلوج ، وتحت قصف المدفعية والقنابل ، في محاولة للنجاة بحياتهم .

وحسبما يتضح من الانباء ، بدأت الاعمال القتالية تهدد بالفعل بالانتقال الى بلدان مجاورة . إن استمرار تفاقم الحالة في المنطقة ، وهي قريبة جدا من حدودنا ، لا يمكن إلا أن يثير القلق العميق في الاتحاد السوفياتي ، كما أن بلدانا كثيرة أخرى تنظر الى الحالة بعين القلق . ونحن نوافق على رأي الممثل الدائم لإيران لدى الامم المتحدة القائل بأن آثار هذه الاحداث بالنسبة للسلم والامن في المنطقة تجعل من الضروري أن يقوم مجلس الامن باتخاذ اجراء مشترك من زاوية سياسية وانسانية .

إن الاتحاد السوفياتي ، في تناوله للمشاكل التي تثار أمام الامم المتحدة ، يلتزم التزاما كاملا بمبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، على النحو الذي تتطلبه الاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة . ومن هنا نعتقد أنه من المهم أن وردت إشارة في بداية قرارنا الى الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق . وأيا كانت النتائج التي يُخلص إليها من "مغامرة الكويت" فإن هذه مسألة ينبغي أن يترك حلها للشعب العراقي . ولا بد من ضمان سيادة العراق ووحدته الإقليمية واستقلاله السياسي . ومع ذلك ، فإن من واجب مجلس الامن والمجتمع الدولي بأسره أن يضعا حدا لتلك الظروف التي تجبر مئات الالوف من السكان المسالمين على ترك ديارهم والبحث عن ملجأ في بلدان مجاورة . ونتيجة لذلك فإن الوضع في تلك المنطقة أصبح مقلقلا ويهدد بنشوء صراع دولي جديد .

ولهذا السبب تحديدا فإن مجلس الامن قد استرعى النظر الى أن السبب الرئيسي لتدفق اللاجئين الهائل عبر الحدود هو الاعمال العسكرية وأعمال القمع التي تتعرض لها قطاعات كبيرة من السكان المدنيين في العراق . والاتحاد السوفياتي ، الى جانب أعضاء آخرين في مجلس الامن ، لا يمكن أن يبقى ساكتا إزاء صنوف المعاناة الجديدة التي يتعرض لها شعب العراق الذي أجبر بالفعل على أن يتحمل عبئا باهظا وأشكال حرمان شتى . ومن هنا فإننا نؤيد تمام التأييد الجهود النبيلة التي يقوم بها الامين العام للامم المتحدة ، بما في ذلك ارساله بعثة خاصة الى العراق ، وكذلك جهود الوكالات المتخصصة للامم المتحدة والمنظمات الانسانية الدولية والوطنية ، بغية القيام بكل

(السيد فورونتسوف ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ما هو ممكن من أجل التخفيف من حدة الوضع الذي يتعرض له اللاجئون ، وحل المشاكل الإنسانية التي يعاني منها الشعب العراقي بأسره .

واستنادا الى الاعتبارات الآنفة صوت الاتحاد السوفياتي لصالح مشروع القرار الذي قدمه وفد فرنسا وعدد من الدول الاخرى ، والذي أصبح الآن القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طوال هذه الأزمة المفجعة ، كان وفدي يركز باستمرار على نقطة واحدة هي قلقه فيما يتعلق بالمعاناة وفقدان الأرواح البريئة . ويدرك وفدي تماما الأوضاع التي لم يتم تسويتها بعد في العراق والخسائر الفادحة التي نزلت بشعب العراق .

وعندما تؤدي هذه الظروف التي يتمثل بعضها في استخدام القوة بشكل عشوائي ، الى تهديد واضح للسلم والأمن الدوليين هنا فقط يكون ضمن اختصاص مجلس الأمن أن يعالج القضية . ويشعر وفدي بالقلق العميق إزاء الرحيل الجماعي للسكان المدنيين من العراق نتيجة لما يحدث في ذلك البلد التعكس . وينبغي للمجتمع الدولي أن يحرص على اغاثتهم ويطالب بتهيئة الظروف التي تمكنهم من العودة الى ديارهم في أمان وكرامة . ولا يصح أن يحدد ما ينبغي عمله إذ أن من شأن هذا التجاوز على الشؤون الداخلية للدول .

وفي ظل الوضع السائد في المنطقة الآن ، فإن وفدي يحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس ، ويتوقع منهم ألا يقوموا بأي فعل من شانه زيادة حدة المأساة . في مداولاتنا وعملية اتخاذ القرار في المجلس يجب أن نضع دائما نصب أعيننا الحاجة الى احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول بما فيها العراق في هذه الحالة . وهذا مبدأ أساسي في العلاقات الدولية ويستأهل التأكيد عليه في هذا المجلس .

ووفدي يرى أن المجلس ينبغي أن يدرس دراسة دقيقة البيان الذي أدلى به ممثل العراق اليوم والذي يدعو فيه الأمين العام أو المجلس الى ايفاد بعثة لتقصي الحقائق الى بلده .

إن وفدي أتيحت له فرصة التشاور عن كثب مع مقدمي مشروع القرار الذي أعتمدوا . وكان مسعانا تركيز اهتمام المجلس على جانب التهديد أو التهديد المحتمل للسلم والاستقرار في المنطقة ، بدلا من التركيز على العوامل التي أدت الى نشوء الوضع الراهن . ونعتقد أن المجلس كان ينبغي أن يركز على جانب السلم والامن ، فهذا يقع في نطاق اختصاصه بموجب الميثاق ، وأن يترك بقية الجوانب للهيئات الاخرى المختصة في منظومة الامم المتحدة . وبهذه الروح اقترحنا على مقدمي مشروع القرار ادخال بعض التعديلات لجعله أكثر توازنا واتصالا باختصاص هذه الهيئة . وكانت الاستجابة التي تلقيناها جادة ، ونحن نقدر ذلك . ويرحب وفدي بإدراج اشارة الى الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ، وهو عنصر يحسن القرار بالفعل .

بيد أن مقدمي مشروع القرار لم يجدوا بإمكانهم أن يقبلوا المرمى الاساسي لتعديلاتنا . وهذا يفسر السبب في امتناعهم عن التصويت .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسعد وفدنا أن يرى هذا القرار وقد اتخذ ، ويسعده أن شارك في تقديمه . أسفنا الوحيد هو أن هذا المجلس استغرق وقتا من أجل الاستجابة للمأساة الانسانية التي ما فتئت تتكشف أمام أعيننا في جبال شمال العراق في الآونة الاخيرة . إننا هنا لدينا أسلوب في تعقيد حتى المسائل البسيطة ، ويؤسفني أن أقول أن سمعة المجلس في حسم المسائل ، تلك السمعة التي حصل عليها المجلس عن استحقاق ، قد أصابها الوهن منذ يوم أو يومين .

ولكننا بدأنا في التحرك قدما مرة أخرى واتخذنا قرارا يحقق هدفين رئيسيين . أولهما أنه يبعث برسالة قوية وواضحة الى حكومة العراق بأنها لابد وأن توقف قمعها وقتلها للابرياء من الرجال والنساء والاطفال الامر الذي أدى أساسا الى هذا الرحيل الجماعي الى تركيا وايران .

وثانيهما أنه يؤيد تأييدا قويا الامين العام والوكالات المتخصصة في الامم المتحدة وكل المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي أصبحت جهودها مطلوبة على نحو

عاجل حتى لا يضيع المزيد من الأرواح . ويجادل البعض في مناقشاتنا بأن هذا الاجراء ، الى حد ما ، يخرج عن نطاق مجلس الأمن ، وأن المسألة مسألة داخلية بحتة . ووفدنا لا يمكن أن يقبل هذه الحجة ، وأنا سعيد بأن القرار يوضح أن الأمر ليس كذلك . فالفقرة السابعة من المادة الثانية ، وهي جزء أساسي من الميثاق ، لا تنطبق على المسائل التي ، بموجب الميثاق ، لا تعتبر داخلية من حيث الجوهر ؛ وقد رأينا في كثير من الاحيان أن حقوق الإنسان - في جنوب افريقيا مثلا - تدخل في هذه الفئة . وعلى أي حال ، فإن الرسالتين التركية والايرانية الموجهتين الى المجلس توضحان أن هناك تهديدا حقيقيا في هذه الحالة للسلم والأمن الدوليين . إن الزيادة الهائلة في أعداد اللاجئين تخل باستقرار المنطقة كلها .

ثالثا ، بموجب المادة الثالثة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، على العراق التزامات دولية بحماية جميع الاشخاص المدنيين الابرياء ، في حالة النزاعات الداخلية المسلحة ، من جميع أشكال العنف على الحياة والاشخاص . والآن فإن هذا كله يبرر تبريرا تاما الإجراء الذي اتخذه مجلس الامن . إن المشكلات الإنسانية رهيبة ، ومن ثم فإننا نرحب ترحيبا حارا باعتزام الامين العام القيام في ٨ نيسان/ابريل بتوجيه نداء شامل للمساعدة ، ونأمل أن يشمل نداؤه أنشطة كل الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة . فنحن بحاجة الى بذل جهود مساعدة كبيرة ، غير أننا نحتاج أيضا الى حملة منسقة تنسيقا جيدا .

أما نحن من جانبنا فقد أعلنا بالفعل أننا سوف نسهم بمبلغ ٣٠ مليون جنيه على المستوى الثنائي والمتعدد الاطراف ، استجابة الى هذا النداء من أجل إغاثة الشعب الكردي والاحتياجات الإنسانية الاخرى للشعب العراقي . هذا بالإضافة الى مليون جنيه أعلن عنها يوم أمس مستخصص لنقل البطانيات والخيام بالطائرات الى تركيا . وكذلك أعلن في وقت سابق عن منحة مقدارها ٣,٥ مليون جنيه الى لجنة الصليب الاحمر الدولية .

إن هذا الجهد الإنساني الهائل أمر لازم ، ولكنه لا يجب أن يحجب المسؤولية الاساسية عن هذه المأساة الإنسانية التي تقع عن حق على عاتق حكومة العراق التي لا يضارع وحشيتها نحو سكانها إلا عدوانها على جيرانها وتجاهلها للقانون الدولي وجميع معايير السلوك المتمدين . وأمام حكومة استعملت الغاز بلا رحمة ضد مواطنيها منذ سنتين ليس من المستغرب أن نرى الاكراد يهربون في رعب بمئات الالاف .

لقد قلت منذ أيام قليلة بأن حكومة بلادي يصعب عليها أن تفهم كيف يمكن للعراق أن يأمل في العودة الى حظيرة الامم المتمدينة ما دام صدام حسين وأعوانه في السلطة . ولم يحدث شيء منذ ذلك الحين يحملنا على تغيير موقفنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : الآن أود أن أدلي بالبيان التالي بوصفي ممثلا لبلجيكا .

لقد أعربت حكومة بلادي في بداية هذا الاسبوع عن قلقها البالغ إزاء سياسة القمع الاعمى والمنظم الذي يتعرّض له السكان المدنيون في العراق في بعض المناطق ، وفي المناطق الكردية بالذات . إن بلجيكا تدين هذه الاعمال بأقوى العبارات .

إن سياسة القمع التي ترتكب في بعض مناطق العراق قد تسببت في عمليات نزوح كبير للسكان نحو البلدان المجاورة . إن حجم هذه الهجرة الجماعية وحالة البؤس التي يعاني منها اللاجئون وضخامة احتياجاتهم بجميع أنواعها قد نجمت عنهما حالات خطيرة للغاية على طول حدود هذه الدول . وعلاوة على ذلك ، لقد تسببت فعلا سياسة القمع هذه في حوادث حدودية خطيرة .

لذلك فإن السلم والامن الدوليين يتعرضان للخطر . ومن ثم من واجب مجلس الامن أن يستجيب الى مبادرة واضعي القرار الذي عُرض علينا قبل لحظات والذي تشارك في تقديمه بلجيكا أيضا . وبالنسبة الى بلجيكا فإن هذا التأييد في هذه الحالة تبرره اعتبارات محددة تتعلق بحالة خطيرة للغاية تهدد السلم والامن في المنطقة .

إن بلدي إذ تنضم الى إدانة القمع في المناطق الكردية في العراق ، وهي إدانة في محلها ، ترغب فضلا عن ذلك في ضمان التقيد بأبسط مبادئ القانون الإنساني وحقوق الإنسان . إن أحكام اتفاقيات جنيف ذات الصلة ، والعراق طرف فيها ، تلزمه في حالة الصراع الداخلي المسلّح مراعاة حالة السكان المدنيين والتعامل معهم بإنسانية . إن جميع كل ما لدينا من معلومات يفضي بنا الى نتيجة مؤداها أن العراق يرفض عن عمد التقيد بهذه الالتزامات القانونية الدولية الجوهرية . وتؤيد بلادي تأييدا كاملا المجلس في مطالبة العراق بأن ينهي على الفور القمع الحالي .

لذلك يذكّر وفدي السلطات العراقية بالتزاماتها الدولية وتعهداتها السابقة والتي يتعين عليه بموجبها أن يتيح للمنظمات الإنسانية حرية الوصول فورا الى السكان في المناطق المنكوبة في جميع ارجاء العراق .

وعلاوة على ذلك فإن الحكومة البلجيكية تحث القيادة العراقية على البدء دون أي إبطاء بحوار سياسي مع جميع فئات الشعب العراقي وخاصة مع ممثلي السكان الاكراد في العراق لضمان تمكين جميع سكان العراق من أن يمارسوا بحرية حقوقهم المدنية

والسياسية ، وعلى مراعاة حقوق الإنسان ، وفي الوقت نفسه تؤكد من جديد مبدأ السلامة الإقليمية للعراق والدول الاخرى في المنطقة .

إن بلدي يشترك في المجهود الذي يبذله المجتمع الدولي لمد يد العون لضحايا القمع ويتخذ الخطوات اللازمة للاشتراك فيه مشاركة نشطة .

استانف الآن مهامي كرئيس للمجلس .

ادعو ممثل ايطاليا الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد سيالوجا (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أن أعرب عن ارتياحنا إذ نراكم تترأسون أعمال مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . وإننا لعلى ثقة من أنكم بفضل مهاراتكم وخبرتكم الكبيرتين سوف تتمكّنون من ادارة دفة أعمال المجلس على نحو يكفل خدمة مصالح الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره على أفضل وجه .

وأود أن أعرب أيضا عن شكرنا للممثل الدائم للنمسا السفير هوهنفلنر الذي ترأس بصورة رائعة أعمال المجلس في الشهر الماضي .

كذلك اسمحوا لي أن أرحب ترحيبا حارا في المجلس بالممثل الدائم لكوت ديفوار السفير بيشيو .

إنني أتناول الكلمة لاعرب عن بالغ القلق الذي تشعر به الحكومة الايطالية إزاء قمع حكومة بغداد للسكان المدنيين في أجزاء عديدة من العراق ، بما فيها المناطق الكردية حيث تجمّع مئات الالاف من اللاجئين على طول الحدود مع إيران وتركيا . إن المجموعة الاقتصادية الاوروبية والدول الاعضاء فيها قد أدانت إدانة شديدة القمع الوحشي الذي إذ يتسبب في حدوث توترات خطيرة على طول الحدود . يهدد أيضا السلم والامن الدوليين .

إن حكومة ايطاليا تأمل أملا وطيدا في أن تشرع فورا حكومة العراق في إنهاء هذا الاضطهاد والبدء في عملية احلال الديمقراطية والدخول في حوار بناء مع جميع فئات السكان العراقيين ، مما يفضي الى اقامة مجتمع عادل يقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية .

لهذه الاسباب فإن ايطاليا تتشاطر تماما أوجه القلق التي أعرب عنها أعضاء مجلس الامن وبقية أعضاء الامم المتحدة إزاء الحالة المأساوية للاجئين الاكراد وتعرب عن ارتياحها وتقديرها إزاء القرار الذي اتخذه المجلس قبل لحظات . ونأمل أن تلتزم حكومة العراق فورا باحكام هذا القرار بحيث تنهي أفعالها غير القانونية . وعلاوة على ذلك نعرب عن قناعتنا بانه سيكون بوسع الامين العام تناول الاحتياجات الهامة للاجئين .

إن الحكومة الايطالية قد قررت ، على أساس ثنائي ، أن تقدم مساعدة إنسانية للمشردين من السكان وأن تقدم العون الطارئ لمساعدة تركيا وإيران للتغلب على المشاكل المأساوية التي ستنجم عن تدفق مئات الالاف من اللاجئين الى أراضيهما . وثمة بعثة فنية لتقييم الاحتياجات في طريقها الى المنطقة .

ولنا خالص الامل بأن الإجراءات المنسقة من جانب المجتمع الدولي ستقنع الحكومة العراقية بضرورة حل أية مشكلة بطريقة ديمقراطية ، وذلك لإزالة التوترات في منطقة بالغة الاهمية للسلم والامن الدوليين . وفي هذا السياق ، فإن الحكومة الإيطالية تعبّر عن رضاها للقرار الذي اتخذته الحكومة العراقية باستقبال البعثة المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من منطوق القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل المانيا . أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد رانتسو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث إن هذه هي المرة الاولى التي أخاطب فيها المجلس في ظل رئاستكم ، سيدي ، أود ، كما فعل غيري من الزملاء ، أن أهنئكم على تولّيكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . وأنا ، شأني شأن الآخرين ، على ثقة بأن خبرتكم المهنية وسجاياكم الشخصية الرائعة ستعود بالنفع الشامل على هذه الهيئة وهي تضطلع بمسؤولياتها الهامة .

كما أود أن أشكر الممثل الدائم للنمسا ، السفير هوهنفلنر ، على قيادته الفذة لمجلس الامن خلال شهر آذار/مارس .

تتابع المانيا آخر التطورات في العراق بأشد القلق . ان الاستخدام الوحشي للاسلحة ووسائل التدمير الاخرى ضد الاقلية الكردية وفئات أخرى من السكان العراقيين ، والنزوح الجماعي الذي أدّى إليه ذلك ، ينطوي على خطر إبادة الجنس . فبعد الجرائم البشعة التي وقعت في عام ١٩٨٨ ، يجري انتهاك حقوق الإنسان بشكل سافر مرة أخرى ، إن السلم والامن الدوليين عرضة للخطر . وعلى الامم المتحدة ولا سيما مجلس الامن ، اتخاذ خطوات مناسبة حالا .

في سنة ١٩٨٨ شاركت المانيا في تقديم قرار مجلس الامن ٦٢٠ (١٩٨٨) الذي أدان استخدام الاسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحرب بين العراق وإيران . كما طلب من الامين العام للامم المتحدة أن يباشر بإجراء تحقيق فوري كلما كان هناك شك حول نشر

مثل هذه الاسلحة ، حتى داخل حدود البلد نفسه . وآنئذ ، كانت حكومتي تشعر بالقلق العميق بشأن المعاملة القاسية التي تلقاها الاقلية الكردية في العراق .

وبالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) حدد مجلس الامن هدفا لنفسه في استعادة السلم والامن في المنطقة . والجهود التي بذلت لتحقيق هذا الغرض من جانب مجلس الامن لن يكتب لها النجاح إلا إذا تم ضمان السلم الداخلي في العراق أيضا .

انه الحق المشروع للمجتمع الدولي أن يطالب باحترام حقوق الإنسان . وهذا يعني أنه لا يمكن اضطهاد أية فئة دينية أو عرقية أو التمييز ضدها . وعندما تجد أقلية قومية نفسها باستمرار في وضع يجبرها على الكفاح من أجل نيل حقوقها ، وعندما تتحمل بالتالي تضحيات كبرى ومعاناة إنسانية ، فإن هذا يثبت أن مطالبتها المشروعة إنما تنتهك انتهاكا فجّا من جانب قيادة ذلك البلد . فالتدابير القمعية التي قام بها الجيش العراقي هي قسوة تفوق الوصف : فالقرى تُسَوّى بالارض ، والناس تطلق عليهم النيران ، والسكان المدنيون يقصفون بالقنابل .

وعلى المجتمع الدولي القيام بكل الجهود المناسبة كي يحمل الحكومة العراقية على الدخول في مفاوضات مع ممثلي الاقلية الكردية والاعتراف بأن يكون لهذا الشعب الشجاع والابيّ مركزه الذي يتماشى مع آماله وتطلعاته . وهذا يجب ألا يُمس أو يُعرّض للخطر سلامة الدولة العراقية . وحكومة بلادي ترحب بواقع أن مجلس الامن قد أخذ يتابع الآن قرار وقف إطلاق النار ٦٨٧ (١٩٩١) وذلك بمناشدة العراق بإلحاح وضع حد فوري لاضطهاد الاقلية الكردية والفئات الاخرى من السكان . وتشعر حكومة بلادي أن عودتهم الى ديارهم تحت إشراف مراقبي الامم المتحدة ينبغي ضمانها أيضا .

إن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية حيال ضمان حقوق الإنسان لكل العراقيين ، بفئاتهم العرقية والدينية ، بمن فيهم الاكراد . ولا بد من وضع نهاية لاضطهاد هذه الفئة العرقية وإيقاف القمع المسلّح ضدها . ويجب ألا تخضع لاي عقاب . ويجب أن يعطى الاكراد الحقوق التي وعدوا بها منذ سنوات عدة والتي هي من حق جميع العراقيين . إن من مصلحة الحكومة العراقية ، ومن مصلحة الاستقرار والامن في المنطقة ، ومن مصلحة أولئك اليائسين من البشر في المقام الاول أن يُستعاد السلام داخل العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل المانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل لكسمبرغ . أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد فيدر (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : وأنا أُمثّل بلدا تربطه ببلدكم وشائج شتى من صداقة عميقة ، يسعدني سعادة خاصة أن أنقل إليكم ، سيدي ، أخلص التمنيات على تولّيكم رئاسة مجلس الامن . وأود أيضا أن أضم شكري الى كلمات الشكر التي أعربتهم عنها منذ يومين للسفير هوهنفلنر ممثل النمسا .

إن حكومة لكمسبرغ تشعر بالهلع وعميق القلق إزاء الاحداث الجارية في العراق وعلى حدوده . إن مئات الالاف من المواطنين العراقيين ، ولا سيما الشيعة والاكراد ، يَفرُّون من القمع الدموي والشرس الذي أنزله بهم جيش حكومة العراق . فمما يذهلنا تماما ويتناقض مع أعراف القانون الدولي أن الجنود يطلقون النار على المدنيين الابرياء والعُزّل ، ويدمرون المنازل والمستشفيات ويقومون بالتحرّش بالسكان الهاربين وقتلهم .

إننا نؤمن بأن هذا انتهاك صارخ لمبادئ القانون الإنساني كما أرستها اتفاقيات جنيف . ونشاهد أيضا انتهاكات مأساوية وشاملة لحقوق الإنسان لاولئك الرجال ، والنساء ، والاطفال الذين أجبروا على ترك بيوتهم والفرار الى مصير مجهول .

إن المعلومات التي تقدمها لنا الحكومات المعنية ووسائط الإعلام توضح بجلاء أيضا أن هذه المشكلة أصبحت مشكلة دولية . إن اللاجئين ، ولا سيما الاكراد في شمال البلاد ، يرغبون في المغادرة الى بلدان مجاورة ، تركيا وإيران . ولقد تمكن البعض من ذلك ، بينما غيرهم يسارعون للوصول الى الحدود . إن معضلة كبيرة تواجه حكومتي البلدين . ومنطقة كاملة مهددة الآن بعدم الاستقرار الذي يخل بالسلم والامن . إننا مطالبون جميعا بإبداء التعاطف والتضامن مع هذا الشعب الذي يواجه الآن محنا جديدة أعقبت المحن التي فرضت عليهم جرّاء غزو العراق للكويت .

أدانت حكومتي مع شركائها في المجموعة الاوروبية القمع الوحشي ضد السكان المدنيين وخاصة الاكراد والشيعة الذي أدى الى نزوح عدد كبير من اللاجئين أشرت اليه توا . إن المجموعة الاوروبية والدول الاثنتي عشرة الاعضاء فيها تطالب السلطات العراقية بوضع حد دونما ابطاء لهذا القمع الذي مورس بشدة بحق السكان الاكراد فيما سبق . وهي تعتقد أن العراق لن يستعيد مكانته كدولة موحدة شرعية تلتزم باحترام سكانها إلا عن طريق الحوار مع كل الاطراف المعنية .

ولهذا السبب كان لزاما على مجلس الامن أن يتصرف ويتخذ موقفا واضحا بشأن مشروع القرار المقدم اليه بمبادرة من الوفد الفرنسي . وقد رحبت حكومتي باعتماده منذ بضع دقائق . وبهذا فقد اضطلع المجلس بمسؤولياته حيال الحالة المأساوية التي يجد فيها سكان العراق انفسهم وحيال مشاكل الحدود التي نشأت . وأود أن أتقدم بالشكر الى جميع الوفود التي تعاونت معي في الأيام القليلة الماضية .

وتأمل حكومتي أن يتم استخدام كل المصادر الوطنية والدولية لمساعدة السكان المنكوبين . وفي هذا الصدد ، تتسم الانشطة التي تضطلع بها منظمتنا والامين العام والوكالات المتخصصة بأهمية خاصة . وستقوم المجموعة الاوروبية بتقديم مساعدة طارئة في الايام المقبلة .

وبغض النظر عما سيصير اليه مستقبل العراق تعتقد حكومة لكسمبرغ بضرورة احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي وكذلك جميع دول المنطقة . واننا نتفق جميعا على التأكيد على أن العراقيين وحدهم هم الذين يقررون مستقبلهم .

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي قدمت بعض دول عدم الانحياز الاعضاء في المجلس مشروع قرار الى المجلس أعربت فيه عن الامل في أن تتخذ حكومات المنطقة ، وخاصة حكومة العراق ، خطوات فعالة مناسبة ترمي الى تعزيز مؤسساتها وممارساتها الديمقراطية . وتعالت أصوات العراقيين داخل العراق وخارجه تطالب باقامة نظام ديمقراطي تعددي يراعي حقوق الانسان .

ينبغي أن نسأل أنفسنا ما اذا كان هذا هو السبيل الذي يجب أن نسلكه الآن لكي نمكّن السكان المعنيين من الاعراب عن ارادتهم ومن ثم المساهمة في اقامة سلم حقيقي في العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل لكسمبرغ على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل الدانمرك . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مورتنسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأتوخى الايجاز قدر الامكان ولكن ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أنضم الى الآخرين في الاعراب عن غبطة وفدي البالغة إذ نراكم تترأسون المجلس .

اليوم يشهد العالم مرة أخرى انتهاكا صارخا لحقوق الانسان والحريات الاساسية .

وقد أدانت حكومة الدانمرك بشدة القمع الوحشي والمعاناة التي فرضت على السكان المدنيين في العراق وخاصة الاكراد والشيعة .

لا بد للعراق أن يضع حدا على الفور لهذه الفظائع وأن يدخل في حوار مفتوح لضمان احترام حقوق الانسان لكل مواطني العراق . وفي هذا الصدد ، نلاحظ رغبة القادة الاكراد في المحافظة على وحدة أراضي العراق وسيادته . لقد أدت المأساة الانسانية التي تقع في العراق نتيجة للاعمال الوحشية والدامية المرتكبة ضد المدنيين الى تدفق اللاجئين نحو البلدان المجاورة للعراق .

إن حجم المعاناة الانسانية ومشاكل الحدود التي ينطوي عليها الامر تجعل من الطبيعي بالنسبة للمجتمع الدولي أن يعالج هذه المسألة وأن يتخذ مجلس الامن الاجراءات اللازمة . وبالتالي فإن الدانمرك ترحب باعتماد القرار ٦٨٨ (١٩٩١) .

لا بد للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة من أجل تخفيف محنة ومعاناة الاكراد وغيرهم ممن يهربون من القتال واراقة الدماء في العراق .

وتحقيقا لهذه الغاية فقد قررت حكومة الدانمرك اليوم من جانبها أن تسهم كخطوة فورية في تقديم ٩ ملايين كرونر دانمركي أي ما يعادل ٥ر١ مليون دولار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الدانمرك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل ايرلندا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد هيس (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الامن خلال شهر نيسان/أبريل . ان مهارتكم وقدراتكم معروفة لدي شخصيا وانني على يقين من أن توليكم رئاسة المجلس في هذا الوقت العصيب سيكلل أعماله بالنجاح .

أود أيضا أن أهنئ السفير هوهنفلنر ، ممثل النمسا ، على قيادته الناجحة لمجلس الامن خلال شهر آذار/مارس .

هل لي أن أشارك أيضا في الترحيب بالممثل الدائم الجديد لكوت ديفوار الذي يسرنا أن نراه يشغل مقعد بلده في هذا المجلس .

تؤيد ايرلندا تأييدا كاملا القرار الذي اعتمده مجلس الامن توا . وتشعر حكومة ايرلندا وشعبها بقلق عميق ازاء الحالة التي يمر بها السكان المدنيون في العراق وخاصة الاكراد والشيعة ، وندين ادانة قاطعة القمع الوحشي الذي يفرض على هاتين الفئتين من السكان .

وندعو السلطات العراقية الى وضع حد لهذا القمع الذي سبق له وأن أضر ضررا شديدا بالشعب الكردي . إن تدفق اللاجئين الى البلدان المجاورة نتيجة هذا القمع مدعاة لقلق انساني عميق . وأن أيرلندا تقف على أهبة الاستعداد للانضمام الى بقية المجتمع الدولي للتخفيف من محنتهم . ويجب ألا يترك جيران العراق وحدهم لينوؤوا بهذا العبء .

لا بد من إدانة قمع الاكراد والشيعة بأشد العبارات . إن من حق الاكراد أن يعيشوا داخل العراق متمتعين باحترام كامل لثقافتهم ولغتهم . وندعو حكومة العراق الى اللجوء الى الحوار لضمان احترام الحقوق الانسانية والسياسية لكل المواطنين العراقيين .

إن أية محاولة للتدخل في سيادة العراق أو سلامته الاقليمية أو استقلاله السياسي لن تكون مقبولة ناهيك عن أنها ستقوض امكانيات السلم والامن في المنطقة . والقرار الذي اعتمد للتو يوضح هذه النقطة . وفي الوقت نفسه ، فإن احترام السلامة الاقليمية للعراق لا ينتقص من التزاماته في الدخول في حوار من أجل احترام الحقوق الانسانية والسياسية للاكراد والشيعة داخل العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل ايرلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل اسبانيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد فيكويرا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي الى تعابير التهاني التي أعرب عنها لكم ، سيدي الرئيس ، المتكلمون السابقون على توليكم رئاسة هذا الجهاز الهام .

بناء على تعليمات من حكومتي ، طلبت السماح لي بإلقاء كلمة للإعراب أمام مجلس الأمن عن تأييد اسبانيا الكامل للقرار ٦٨٨ (١٩٩١) المتخذ توا .

إن بلادي تتابع بقلق عميق أعمال القمع الوحشية التي ترتكبها السلطات العراقية ضد سكانها المدنيين ، وخاصة الاكراد والشيعة ، وتخشى من العواقب التي قد تنجم نتيجة لذلك على السلم والأمن في المنطقة .

وعلاوة على الحجم الضخم للمعاناة والخسائر في الأرواح البشرية ، سبب هذا القمع مشكلة مشردين ولاجئين ذات أبعاد اسطورية ، وأثار مشاعر عميقة لدى الرأي العام العالمي ، وبصفة خاصة في اسبانيا ، واستحث عددا من الدول الأعضاء في المنظمة لاتخاذ مبادرة نتج عنها القرار الذي اتخذ توا .

واسبانيا تضم صوتها الى بقية المجتمع الدولي في الإعراب عن الإدانة القوية للانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان الذي ترتكبه السلطات العراقية ضد سكانها المدنيين ، وتطالب أيضا بوضع حد فوري لهذه الممارسات اللاإنسانية ، كما تطالب باحترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين .

وفي الختام ، إن حكومة بلادي على استعداد للتعاون مع الأمين العام ومع الأمم المتحدة في جميع الجهود الرامية الى التخفيف من معاناة السكان المدنيين العراقيين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل السويد . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن التهاني لكم ، سيدي الرئيس ، ولمجلس الامن على توليكم رئاسته . إننا نشعر باحترام كبير لقدراتكم المهنية ولتمسك بلادكم القوي بالميثاق .

كما نحيي زميلنا وصديقنا السفير هوهنفلنر على الطريقة الحكيمة والماهرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر آذار/مارس .

أود أيضا أن أنضم الى الآخرين في الترحيب بالممثل الدائم لكوت ديفوار في هذا الجهاز الهام .

ينظر عدد كبير من أبناء الشعب السويدي ، وكثيرون منهم مهاجرون جدد لهم جذورهم في الشرق الاوسط ، الى التطورات الجارية في العراق في أعقاب عمليات تحرير الكويت بمشاعر الاسى والخوف . إن مصداقية الامم المتحدة تقتضي أن تتحمل المنظمة مسؤوليتها أيضا عن التطورات الجارية في أعقاب الاجراءات التي أذن بها مجلس الامن ، لاسيما وأن هذه التطورات ترتبت عليها معاناة عدد كبير من الناس الابرياء .

إن القمع العنيف من جانب القيادة العراقية للقوى المعارضة في أجزاء مختلفة من العراق - في الجنوب ، وفي الآونة الاخيرة في المناطق السكانية الكردية - فرض على السكان المدنيين واقعا قاسيا . إن الحالة اليائسة لمئات الالاف من المدنيين الذين يحاولون اللجوء الى البلدان المجاورة تثير الانزعاج . إن هؤلاء الناس بحاجة الى مساعدة عاجلة من المجتمع الدولي برمته .

لقد ترتبت بالفعل على حجم معاناة اللاجئين العراقيين آثار دولية عبر حدود العراق . فالاحداث في العراق لها أثر مباشر على مستقبل السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها . وهذا السلم والاستقرار هدف معلن من أهداف قرارات مجلس الامن . ولهذا ستكون أية استجابة دولية من خلال مجلس الامن مشروعة وفي أوانها من الزاويتين السياسية والإنسانية . وهذا في رأينا لا ينتقص على الإطلاق من سلامة وأهمية الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق .

إن السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة يقتضيان احترام حقوق الإنسان ومعاملة الاقليات معاملة لائقة . ولا يمكن التوصل الى حل للمشاكل الداخلية في العراق إلا عن طريق الحوار والعملية السياسية . ولا يمكن على الإطلاق قبول الاعذار عن استخدام العنف ضد السكان المدنيين العزل . وينبغي للحكومة العراقية ، بدلا من أن تستخدم ما تبقى لها من آلتها العسكرية ضد المعارضة ، أن تتفاوض مع الفئات التي تعارضها .

لا بد من وضع الاكراد في العراق في موقف يمكنهم من التمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف كأقلية . وينبغي أن تتاح لهم الفرصة للتعبير عن هويتهم بحرية داخل دولة العراق ووفقا لطموحاتهم الخاصة .

إن هناك حاجة الى اتخاذ عمل متضافر لتقديم معونة إنسانية للسكان المدنيين المعانين في المناطق التي يسكنها الاكراد والمناطق الاخرى في العراق . وإننا نحيي الأمين العام على جهوده لإعداد برنامج متناسق لتقديم المعونة الطارئة للعراق . وينبغي أن يستند برنامج المعونة الطارئة هذا الى المبادئ والمعايير الثابتة للإغاثة الإنسانية ، وأن يستهدف الوصول الى السكان المتضررين في جميع المناطق التي تحتاج اليها ، بما في ذلك مناطق السكان الاكراد . ويجب علينا أيضا أن نجد السبل لرعاية المشردين الكثيرين في داخل العراق .

ومما له نفس القدر من الاهمية أن تعالج الامم المتحدة مشكلة اللاجئين المتنامية في مناطق الحدود بين العراق وتركيا وبين العراق وإيران . إن طاقة الاستيعاب في هذين البلدين المجاورين للعراق - والتي استنفد الكثير منها - ليست كافية بالطبع ويجب تعزيزها بمساعدة دولية .

وإن السويد ، وفقا لتقاليدها ، على استعداد لمواصلة اسهاماتها في الجهود الدولية الرامية الى تخفيف معاناة السكان المدنيين في العراق واللاجئين الكثيرين في خارج الحدود العراقية .

واسمحوا لي في النهاية أن أقول إننا لا نواجه اليوم مشكلة إنسانية ملحة فحسب بل وأيضا تحديا للأمم المتحدة ومركزها كمنظمة تبني السلام للمستقبل وتحسن أحوال الإنسان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل السويد على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل هولندا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد فان تشايك (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسرني أن أراكم ، كزميل من مجموعة دول بنلكس ، في كرسي الرئاسة ، وإنني على اقتناع بأن الرئاسة في أيد أمينة .

وأود أيضا أن أضم صوتي الى الآخرين في الإعراب عن الشكر لزميلي السفير هوهنفلنر على الطريقة البارعة التي تراس بها المجلس في الشهر المنصرم .

وأود أن أرحب بزميلنا السفير الجديد لكوت ديفوار ، السيد جان جاك بيشيو .

وشاني شأن متكلمين سابقين ، أود أن أعرب عن قلق حكومة بلادي البالغ بشأن القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون ، ومؤخرا جدا من هم في المناطق التي يسكنها الاكراد . وكون أنني طلبت التكلم بشأن هذا الامر البالغ الاهمية يشهد على قلق حكومة بلادي الشديد بشأن الحالة . إن شعب هولندا يشعر بانزعاج كبير لاسباب انسانية واضحة . كما تشغلنا أيضا الآثار الخطيرة التي تترتب على السلم والامن الدوليين في المنطقة . ونحن نصر على أن يحترم العراق التزاماته المنبثقة من الصكوك الدولية فيحترم الحقوق والحريات الاساسية لمواطنيه .

إننا نؤيد بالكامل هذه المبادرة ، وحكومة بلادي تؤيد القرار الذي صدر توا . إن الجمهور بشكل عام ما كان ليتفهم تصرفات هذا المجلس لو بقي صامتا بشأن هذا الامر بعد القرارات الاربعة عشر التي أصدرها بشأن الحالة في المنطقة .

لقد أشار ممثل لكسمبرغ ، السفير فيدر ، الى البيان الذي أصدرته المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها ، والذي أعربت فيه عن قلقها العميق البالغ بشأن حالة سكان العراق المدنيين . ونحن ندين إدانة قاطعة بالفعل القمع الوحشي المفروض على هذه الفئات من السكان .

ونود أن نسترعي الانتباه أيضا الى آثار تدفق اللاجئين الجماعي ونزوح الافراد الى بلدان مجاورة . ونتطلع الى أي عمل يتخذه الامين العام لبذل جهوده الإنسانية لصالح ضحايا القمع . إننا نثق بأن الدول الاعضاء ستقدم مساهمات كثيرة للمنظمات الإنسانية لتخفيف محنة الشعب العراقي الذي يجد نفسه في ظروف لا تحتمل نتيجة لهذه الاحداث . وهولندا على استعداد لتحمل المسؤولية مع المجتمع الدولي في جهوده الإنسانية لتهيئة الظروف لعودة الحياة المتحضرة للشعب العراقي .

ونحن نحث العراق على إقامة حوار لضمان احترام الحقوق الإنسانية والسياسية لشعبه احتراما كاملا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل البرتغال . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد دا كوستا بيريرا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود أولا أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن وأن أعرب عن أطيب التمنيات لعملكم خلال الشهر الحالي .

أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي قام به السفير هوهنفلنر في ترؤسه المجلس خلال الشهر الماضي والطريقة التي اضطلع بها بواجباته .

وأود أيضا أن أرحب بالممثل الدائم الجديد لكوت ديفوار .

إن البرتغال تتابع بقلق بالغ الحالة الخطيرة على حدود العراق مع تركيا وإيران . وهي ، مع سائر أعضاء المجموعة الاوروبية ، تدين بشدة قمع السكان المدنيين في العديد من أجزاء العراق الذي يشكل امتهانا وحشيا لحقوق الإنسان الاساسية .

إننا نعتقد أن الحوار وحده مع جميع الاطراف المعنية هو الذي يتيح تشكيل عراق متجدد موحد يحترم الحقوق والتطلعات المشروعة لمجموعات سكان ذلك البلد .

إن الحكومة البرتغالية تؤيد تأييدا كاملا القرار الذي اتخذه المجلس تـوا ، وتأمل أن ينتهي التدهور الحالي في الحالة بغية تجنب المزيد من إزهاق أرواح البشر الابرياء .

ويحدونا أمل وطيد أن تخفف جهود المساعدة الإنسانية التي ستبذل تحت رعاية الامين العام من المعاناة وتفي بالاحتياجات الضرورية للاجئين والنازحين من السكان العراقيين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل البرتغال على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل النرويج . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أعرب عن سرور وفد بلادي أيضا إذ يراكم تترأسون مجلس الامن .

إن سلوك وتصرفات السلطات العراقية ، ليس فقط ضد سكانها ، أثارت لفترة طويلة من الوقت المبرر للشعور بقلق بالغ . وفي هذا السياق ، نتذكر جميعا الهجوم البغيض على إيران ، وحملات التطهير في بغداد ، وبشكل خاص القاء الغازات السامة على السكان الاكراد المدنيين . ومؤخرا كان غزو الكويت المسالمة الذي لم يسبقه استفزاز ، ثم الاحتلال الذي نجح المجتمع الدولي بجهد مشترك كبير تحت رعاية المجلس ، في إنهائه منذ أسابيع قليلة .

ولكن ، وحال انتهاء الحرب ، شهدنا الهجمات المدمرة ضد أبناء ومدن الطائفة الشيعية في جنوب العراق . والآن جاء دور الاكراد والاقليات الاخرى في الشرق والشمال .

لا يمكن للعالم أن يقف صامتا ويسمح بهذا أن يستمر . يجب أن يجبّر النظام العراقي على فهم أن أعماله غير مقبولة كلية ومستقبحة ، بل ولاأخلاقية .

ولهذه الاسباب ، تدين الحكومة النرويجية الاعمال المرتكبة ضد السكان الاكراد وسائر الطوائف والتي تتناقض مع معايير حقوق الإنسان وقواعد السلوك المقبولة دوليا . ونحن نطلب الى السلطات العراقية أن توقف تلك الاعمال فورا .

إننا نشارك الآخرين في المطالبة بتقديم العون الإنساني الدولي المنسق الى اللاجئين الاكراد والآخرين الذين يعانون من القمع الذي تمارسه ضدهم السلطات العراقية .

وأخيرا ، فإننا نعرب عن الامل في أن يضطلع المجتمع الدولي بأسره بمسؤولية مشتركة في جميع هذه النواحي . ونيابة عن الحكومة النرويجية ، أتعهد بتقديم تأييدنا الكامل لجميع الجهود للوفاء باحتياجات اللاجئين . لقد دعمت النرويج بالفعل العمل الإنساني الدولي في هذا الصدد ، وفي جملة أمور ، بالمساهمة النقدية التي قُدمت أخيرا والتي تبلغ عشرة ملايين كرونر نرويجي - أي ما يعادل ١,٥ مليون دولار . ونحن على استعداد لتقديم دعم اضافي في وقت الحاجة هذا .

ونيابة عن النرويج ، أود أن أقدم تأييدنا للقرار الذي اتخذه المجلس توا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني قد تلقيت رسالتين من ممثلي كندا واليونان يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوتهما الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وحيث أنه لا يوجد اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد فورتييه (كندا) والسيد اكساركوس (اليونان) المقعدين المخصصين لهما الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل كندا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الوقت متأخر ، سيدي الرئيس ، ولابد أنكم تشعرون بالجوع ، ولهذا فإنني سأتوخى الايجاز .

أولا ، أود أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الامن وأن أعبر عن شكرنا لسفير النمسا على رئاسته أثناء شهر آذار/مارس . كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بسفير كوت ديفوار .

(واصل الكلمة بالانكليزية)

لا تزال كندا تشعر بالقلق العميق ازاء معاناة الشعب العراقي نتيجة للقمع الوحشي الذي تمارسه السلطات العراقية ضد سكانها المدنيين . ولقد طالبت حكومة كندا العراق بأن يحجم عن أية اجراءات من شأنها أن تؤدي الى تفاقم معاناة المدنيين العراقيين .

ومع الأسف تستمر هذه المعاناة وتتزايد . لقد حدث نزوح واسع النطاق للمدنيين بعيدا عن مناطق القتال وفي اتجاه الحدود الدولية وعبرها . وكما يتضح من القرار

الذي اتخذه مجلس الامن منذ قليل ، فإن هذه التحركات ، الى جانب الاغارات عبر الحدود ، تمثل تهديدا لا يمكن انكاره للسلم والامن الدوليين في المنطقة . ولهذا ترى حكومتي أنه كان من السليم ومما يدخل في اطار اختصاص هذا المجلس أن يتصرف كما تصرف في هذا الشان .

وفي هذه الاثناء ، ولسوء الحظ ، لا تزال معاناة المدنيين الابرياء مستمرة في العراق . وكندا على اتصال مستمر بالمنظمات الانسانية الدولية مثل لجنة الصليب الاحمر الدولية ومنظمة الامم المتحدة للاغاثة في حالة الكوارث . وعصر اليوم في أوتاوا أعلنت كندا اسهاما مبدئيا مقداره ٣,٣ مليون دولار لهذه المنظمات وغيرها من المنظمات للمساعدة في توفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين المشردين في داخل العراق وفي البلدان المجاورة على حد سواء .

ولكن المال وحده لن ينهي المعاناة . والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك يكمن في أن يتعاون العراق تعاونا كاملا مع المنظمات الانسانية الدولية لتسهيل عملها ، وأن يحترم العراق احتراما كاملا حقوق الانسان والحقوق السياسية لجميع مواطني العراق بغير مزيد من التاخير .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم الاخير هو ممثل اليونان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد اكساركوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن اهنئكم ، سيدي ، على توليكم واجباتكم كرئيس للمجلس لشهر نيسان/ابريل ، وأن أعبر عن ثقتي في نجاح مهمتكم على ضوء مهارتكم وقدراتكم المهنية المعروفة تماما . كما أود أن أعبر عن تقديرنا للاداء الماهر لسلفكم ، الممثل الدائم للنمسا ، اثناء شهر آذار/مارس .

في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩١ ، أعربت حكومتي عن انشغالها البالغ وأسفها العميق فيما يتصل بالتطورات الاخيرة في العراق وكذلك ما أوردته التقارير عن استخدام العنف ضد المناطق المأهولة بالسكان الاكراد في العراق . وهذا الموقف يتماشى مع المعارضة الثابتة من جانب اليونان لاستخدام القوة ، وخاصة الاساليب العسكرية التي تستهدف حل المشاكل الداخلية .

علاوة على ذلك ، فإن اليونان ، جنبا الى جنب مع شركائها في المجموعة الاوروبية ، قد أدانت هذه الممارسات ودعت السلطات العراقية الى وضع نهاية لهذه الاعمال القمعية بدون تاخير ، والى الشروع في الحوار . ونعتقد اعتقادا ثابتا أن هذه المشاكل لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار مع الاحترام الكامل لوحدة العراق وسلامته الاقليمية .

اخيرا ، ومن أجل تخفيف محنة السكان المتضررين في العراق ، قررت الحكومة اليونانية بالامس أن ترسل على الفور مساعدة انسانية الى السكان المتضررين عن طريق منظمة الصليب الاحمر اليونانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليونان على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين . بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥